المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/12/2013

احتجاجات عنيفة لمئات من المهاجرين الأفارقة بطنجة بعد مصرع زميل لهم من جنسية كاميرونية

10569/16

عاشت مدينة طنجة مساء أول أمس أوقاتا عصيبة، كادت فيها الأمور أن تخرج عن السيطرة، بعد أن نظم المئات من المهاجرين من جنوب الصحراء مسيرة احتجاجية انطلقت من منطقة بوخالف، قرب كلية الحقوق، في اتجاه وسط المدينة، حاملين جثة زميل لهم من جنسية كاميرونية، لقي مصرعه بعد سقوطه من الطابق الرابع بالإقامة التي يقطنها.

المسيرة الاحتجاجية سرعان ما تحولت إلى مواجهات عنيفة، نتج عنها إصابات متفاوتة الخطورة في صفوف عناصر القوات العمومية وتكسير بعض السيارات، بسبب إصرار المحتجين على الدخول إلى وسط المدينة في موكب جنائزي، مدججين بالعصي و السكاكين، متوعدين بالقصاص من رجال الأمن الذين يتهمونهم بالوقوف وراء الحادث على إثر تدخل أمني بحي بوخالف لإيقاف المهاجرين المتواجدين بالمدينة في وضعية غير قانونية.

المواجهات استمرت لأزيد من ثلاث ساعات ولم تتوقف إلا بعد أن حل وفد مكون من نائب الوكيل العام باستئنافية طنجة، ورئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والطبيب المسؤول عن المكتب البلدي للصحة وبعض المسؤولين الحقوقيين، حيث تم الدخول في مفاوضات مع المحتجين أسفرت عن قبولهم تسليم الجثة للسلطات العمومية قصد إخضاعها للتشريح، على أن يرافقها بعض من زملاء الهالك، كما تم الالتزام بفتح تحقيق قضائي لتحديد ملابسات الحادث.

وفيما يتمسك المهاجرون الأفارقة برواية تورط رجال الأمن في الحادث، عممت وكالة المغرب العربي للأنباء تصريحا لمصدر مسؤول بولاية طنجة يفيد فيه أن الأحداث اندلعت بعد أن اعترض المهاجرون غير الشرعيين عملية نقل جثة كانت ملقاة على قارعة الطريق، حيث حاول المحتجون استغلال هذا الحادث من أجل تنظيم مسيرة على شكل موكب جنائزي.

مصادر متطابقة أكدت في تصريح للجريدة أن رواية المهاجرين الأفارقة لا تستند إلى أي دلائل دامغة، وأنها لا تعدو أن تكون محاولات للركوب على الحادث بهدف إرغام السلطات العمومية على إيقاف عمليات إيقافهم وترحيلهم إلى خارج الحدود المغربية، مضيفة أن القوات العمومية تحرص في جميع تدخلاتها على الاحترام التام للقانون الجاري به العمل والتقيد بجميع المواثيق الدولية المعمول بها في مجال الهجرة غير الشرعية، مرجحة أن يكون السبب الحقيقي وراء مصرع الهالك محاولة هربه من شقته الواقعة في الطابق الرابع بعد ورود معلومات تفيد بقرب وصول القوات العمومية للقيام بحملة تمشيطية بحثا عن المهاجرين غير الشرعيين، مشددة على أن مثل هاته الأحداث ستتكرر في غياب استراتيجية واضحة لمعالجة هذا المشكل الذي أصبح يشكل ضغطا قويا على معنويات المسؤولين الأمنيين. وختمت المصادر تصريحها بضرورة انتظار نتائج التحقيق القضائي الذي يجري تحت إشراف مباشر للوكيل العام باستئنافية طنجة.

م.ع

مدير المشرحة العمومية أكد لـ المساء أن الوفاة «غير طبيعية»

تفاصيل انتفاضة أفارقة طنجة احتجاجا على مقتل مهاجر كاميروني

2236/5

طنجة: حمزة المتيوي

طيلة 5 ساعات، عاشت مدينة طنجة تفاصيل مرعبة لأخطر «انتفاضة» يقوم بها المهاجرون الأفارقة القاطنون بحي بوخالف، إثر مواجهات عنيفة مع الأمن تلت مقتل شاب كاميروني حاول المئات من زملائه حمل جثته في مسيرة احتجاجية نحو وسط المدينة، متهمين السلطات بالتسبب في مقتله، وهو الأمر الذي نفته الرواية الرسمية التي أوردت أن جثة الضحية عُثر عليها ملقاة وسط الطريق العام.

وشهد مجمع «العرفان 3» بحي بوخالف، الشرارة الأولى للاحتجاجات، إذ تجمع عدد كبير من الأفارقة حاملين جثة المواطن الكاميروني «صديق»، البالغ من العمر 24 عاما، قالوا إنه قضى نحبه إثر دفعه من طرف عنصرين أمنيين من شرفة بالطابق الرابع لإحدى العمارات، أثناء حملة أمنية على المنطقة، قبل أن يتطور الأمر إلى مسيرة احتجاجية كانت ستتجه نحو وسط المدينة.

وبسرعة، انضم المئات من المهاجرين الأفارقة، جلهم غير نظاميين، إلى المسيرة الغاضبة، ومنهم من كانوا محملين بالعصي، مرددين عبارة «الشرطة قاتلة»، واصفين السلطات المغربية بـ«العنصرية»، ووصلت المسيرة إلى مدار منطقة مسنانة، حيث استقبلها العشرات من عناصر الأمن والقوات المساعدة، لتبدأ الاشتباكات بالحجارة وتهشيم مجموعة من السيارات.

وواجه الأمنيون مقاومة كبيرة من طرف المحتجين الأفارقة، الأمر الذي دفعهم إلى استدعاء الدعم، إذ عرفت منطقة مسنانة، التي كانت بؤرة المواجهات، إنزالا أمنيا غير مسبوق، حضره والي أمن طنجة، إلى جانب مسؤولين في الفرقة الولائية للشرطة القضائية والاستعلامات العامة، بالإضافة إلى مسؤولين في القوات المساعدة، كما حضره نائب للوكيل العام للملك بطنجة.

وتحولت المسيرة إلى اعتصام بالقرب من مدار مسنانة، حمل خلاله المحتجون جثة الضحية فوق نعش، متوعدين «القتلة» بـ«الانتقام»، وعمد بعض الأفارقة إلى تدمير ممتلكات عامة وخاصة، كما تم تهشيم زجاج سيارة إسعاف، وعمد بعض المواطنين المغاربة إلى الرد على الأفارقة برشقهم بالحجارة، وهو ما زاد الأمور توترا وتسبب في إصابة في صفوف الطرفين.

وتدخلت إحدى الجمعيات المدنية المهتمة بشؤون المهاجرين لفتح باب الحوار مع الأفارقة، قبل أن يحل بعين المكان مسؤولون حقوقيون وقانونيون، من بينهم رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، سلمى الطود، ورئيس فرع طنجة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، نجيب السكاكي، ومدير المشرحة العمومية «الدوق دي توفار»، جمال بخات، إلى جانب رئيس إحدى الهيئات المدنية للمواطنين السينغاليين بالمغرب، بالإضافة إلى نشطاء حقوقيين بمثلون عدة جمعيات، كل هؤلاء دخلوا في مفاوضات مع المحتجين الأفارقة لأجل تسليم الجثة.

مئات الأفارقة يحتجون بحي بوخالف رفضا لتسليم الكاميروني في طنجة

ورفض عدد من المحتجين، خاصة الكاميرونيين، تسليم الجثة للمشرحة، مصرين على نقلها بأنفسهم، قبل أن يصل المتفاوضون إلى حل وسط، يتمثل في تسليم الجثة للسلطات، وإرفاقها بـ10 مهاجرين، لإيصالها إلى المشرحة، على أن يتم فتح تحقيق لمعرفة السبب الحقيقي للوفاة.

الدكتور جمال بخات، مدير المشرحة العمومية بمستشفى «الدوق دي توفار» بطنجة، أكد في اتصال مع «المساء»، أن الملاحظة الأولية لجثة الضحية الكاميروني، تظهر أن الوفاة كانت غير طبيعية، وتؤكد أن المتوفى سقط من مكان مرتفع، ما تسبب له في كسر في الجمجمة والساق وأنحاء أخرى من جسده، مضيفا أن تشريح الجثة مازال لم يتم إلى حدود صباح أمس الخميس، وهو التشريح الذي سيتلوه تقرير رسمي سيسلم للنيابة العامة. الرواية الرسمية التي قدمتها السلطات المحلية بطنجة، نفت أن يكون الضحية الإفريقي قد توفي أثناء مطاردة أمنيين له، قائلة إن جثته وجدت ملقاة على الطريق العمومية، وإن الوقاية المدنية تلقت مكالمة من صوت أنثوي يفيد العثور عليها بحي العرفان، لتتجه إلى هناك.

وتضيف الرواية الرسمية أن عناصر الوقاية المدنية، عجزوا عن حمل الجثة، بعدما ووجهوا باعتراض «بعض المرشحين للهجرة غير الشرعية» الذين واجههم بإلقاء الحجارة والتحلق حول الجثة، محاولين «استغلال» هذا الحادث لتنظيم مسيرة على شكل موكب جنائزي.

وأوردت السلطات المحلية، أن القوات العمومية انتقلت إلى عين المكان في محاولة لاستعادة جثة الضحية ونقلها لمستودع الأموات، لتواجه بمقاومة من طرف المحتجين، نتج عنها إصابة عنصرين من القوات العمومية، مؤكدة فتح تحقيق في ملابسات الوفاة، تشرف عليه النيابة العامة.

وأصدر المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقريرا أوليا حذرا، تحدث فيه بإيجاز عن تفاصيل الحادث، استنادا على شهادات مجموعة من المحتجين، إلى جانب معاينة مسؤولي الجمعية لمسار الأحداث، وطالب التقرير الجهات المسؤولة بفتح تحقيق «جدي ونزيه» حول ظروف وملابسات الوفاة.

فريق أممي من 5 جنسيات يحقق في قضايا الاعتقال التعسفي بالمغرب

يلتقون مسؤولين حكوميين وحقوقيين ويزورون الصحراء

A235/1-3

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

يصل الأحد المقبل إلى المغرب فريق أممي للتحقيق في قضايا الاعتقال التعسفي. الفريق، الذي سيباشر عمله ابتداء من الاثنين المقبل، يتكون من خمسة محققين من جنسيات مختلفة: نرويجي، سنغالي، باكستاني، شيلي، وأوكراني، وتستمر مهمة الفريق لمدة 10 أيام، ما بين 9 و18 دجنبر الجاري.

وعلمت «أخبار اليوم» أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان هي التي تولت ترتيب زيارة الفريق، حيث ينتظر أن يلتقي الفريق مسؤولين بوزارة العدل، ووزارة الداخلية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما سيلتقي ممثلي الجمعيات الحقوقية المغربية، للاستماع إلى تقاريرها حول ظاهرة الاعتقال التعسفي، وفضلا عن ذلك سيكون بإمكان الفريق برمجة لقاءات مع ضحايا الاعتقال التعسفي، للاستماع إلى شكاواهم وتجاربهم مع الاعتقال التعسفي.

الفريق سيزور عددا من المدن المغربية، بما فيها مدن الصحراء، للاستماع إلى مختلف التقارير حول حالات الاعتقال التعسفي في المغرب، كما علمت «أخبار اليوم» أن الفريق الأممي سيحضر اجتماعا موحدا لمجموعة من الجمعيات الحقوقية، أشرفت جمعية عدالة على ترتيبه في الرباط، لكن هذا لا يمنع، حسب خديجة الرياضي، عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن تتولى كل جمعية على حدة تقديم ملفات خاصة بها إلى الفريق الأممي. من جهته، أكد عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، أن المنتدى بصدد إعداد ملفات حول الاعتقال التعسفي لتقديمها للمقرر الأممي. وتعتبر هذه أول مرة يقبل فيها المغرب زيارة فريق أممي حول الاعتقال التعسفي.

● التفاصيل ص 3

يلتقون مسؤولين حكوميين وحقوقيين ويزورون الصحراء

5 محققين أمميين يحلون بالمغرب للبحث في ظاهرة الاعتقال التعسفي

■ الرباط عبد الحق بلشكر ■

لأول مرة يحل بالمغرب فريق أممي معني بالبحث في الاعتقال التعسفي، وذلك من أجل التقصي والبحث عن هذه الظاهرة في المغرب وإعداد تقرير عنها. الفريق الذي ينتظر أن يصل الأحد المقبل، ليباشر عمله الاثنين، يتكون من خمسة محققين من جنسيات مختلفة: نرويجي، سنغالي، باكستاني، شيلي، وأوكراني. وتستمر مهمة الفريق لمدة 10 أيام ما بين 9 و18 دجنبر الجاري. وعلمت «أخبار اليوم»، أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان هي التي تولت ترتيب زيارة الفريق، حيث ينتظر أن يلتقي الفريق بمسؤولين بوزارة العدل، والداخلية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما سيلتقي بممثلي الجمعيات الحقوقية المغربية، للاستماع لتقاريرها حول ظاهرة الاعتقال التعسفي، وفضلا عن ذلك سيكون بإمكان الفريق برمجة لقاءات مع ضحايا الاعتقال التعسفي، للاستماع إلى شكاويهم، وتجاربهم مع الاعتقال التعسفي. الفريق سيزور عددا من المدن المغربية بما فيها مدن الصحراء للاستماع لمختلف التقارير حول حالات الاعتقال التعسفي في المغرب كما علمت «أخبار اليوم»، أن الفريق الأممي سيحضر اجتماعا موحدا لمجموعة من الجمعيات الحقوقية أشرفت جمعية عدالة على ترتيبه بالرباط، لكن هذا لا يمنع حسب خديجة الرياضي، عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من أن تتولى كل جمعية على حدة تقديم ملفات خاصة بها إلى الفريق الأممي. ومن جهته، أكد عبد العلي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة، أن المنتدى، بصدد إعداد ملفات حول الاعتقال التعسفي لتقديمها للمقرر الأممي. وتعتبر هذه أول مرة يقبل فيها المغرب زيارة فريق أممي حول الاعتقال التعسفي. ويأتي ذلك في إطار انفتاح المغرب على الآليات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة، والمنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، علما أن المغرب سبق أن استقبل المقرّر الأممي الخاص حول التعذيب، والمقرّر الخاص حول الاتجار بالبشر وخاصة الأطفال والنساء، والخبيرة المستقلة المكلفة بالحقوق الثقافية. كما ينتظر أن يستقبل المقرّر الأممي الخاص حول الاختفاء القسري.

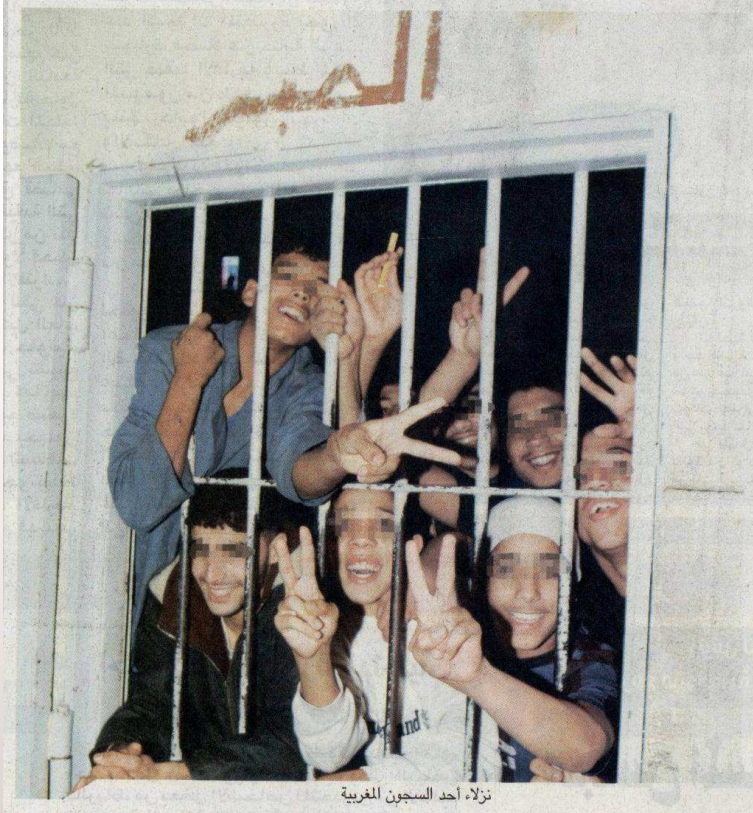

نزلاء أحد السجون المغربية

ينتظر أن يحل بالمغرب، الأحد المقبل، فريق أممي معني بالبحث في الاعتقال التعسفي، وذلك من أجل التقصي والبحث في الموضوع وإعداد تقرير عنه.

اليازمي يقدم صورة قاتمة عن خيريات المسنين

يقترب خبراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان من إنهاء بحث ميداني يقدم صورة قاتمة حول أوضاع عيش المسنين داخل دور العجزة التي تشرف عليها إدارة التعاون الوطني التابعة لوزارة بسيمة حقاوي، وزير التنمية والتضامن والمرأة والأسرة.

وكشفت مصادر من مجلس اليازمي أن معدي الدراسة، التي من المنتظر الكشف عن نتائجها خلال الأسابيع المقبلة بعد الانتهاء من المسودة الأولية، واجهوا مواقف صادمة حول معاناة 3500 من شيوخ المملكة الذين يعيشون في 50 دارا للمسنين، خصوصا في مجال التغذية وسوء المعاملة واحترام الكرامة.

مهاجرون يشتبكون مع الأمن ويرفضون تسليم جثة كاميروني بطنجة

إصابات متفاوتة الخطورة في صفوف عناصر الشرطة والقوات المساعدة

المهاجرون المحتجون واجهوا الأمن ورفضوا تسليم جثة زميلهم (خاص)

عاد الهدوء صباح أمس الخميس إلى منطقة مسنانة بمقاطعة طنجة المدينة، بعد ليلة غير عادية، كان خلالها الطقس باردا، قبل أن ترفع أجهزة الاتصالات درجة الحرارة، حين هرعت إلى عين المكان مختلف فرق القوات العمومية لمواجهة مسيرة حاشدة لمهاجرين أفارقة كانوا يطالبون بـ«القصاص».

مجموعة كبيرة من المهاجرين يتحدرون من مختلف دول جنوب الصحراء، حملوا على أكتافهم جثة زميلهم، وتوجهوا في مسيرة نحو وسط المدينة، يرددون شعارات تصف عناصر الشرطة بـ «القتلة»، ويحتجون ضد «العنصرية»، في مشهد أثار انتباه سكان المنطقة، خاصة بعد دخول بعض الشبان من أهالي المنطقة في مواجهات مع عدد من المهاجرين المتظاهرين، حين قاموا برشق السيارات وبعض المرافق العامة والخاصة بالحجارة.

شرارة غضب المهاجرين انطلقت بمجرد ما انتشر بالمجمع السكني «العرفان» بمنطقة بوخالف، خبر وفاة مهاجر يتحدر من دولة الكاميرون، إثر سقوطه من الطابق الرابع لإحدى العمارات ، بعدما حملوا المسؤولية لمصالح الأمن ، حين اتهموا عناصر من الشرطة بالوقوف وراء هذا الحادث، وهو ما دفعهم إلى الاحتجاج والقيام بأعمال شغب، ورفضهم تسليم الجثة إلى السلطات المحلية، بعدما حملوها المسؤولية ليتوجهوا في مسيرة أغلقت الشارع الرئيسي الذي يصل مسنانة بالزيتات في وجه حركة السير.

القوات العمومية وأمام حالة الهيجان، التي كان عليها مجموعة من المحتجين، اضطرت إلى تطويق المنطقة، ومنع المتظاهرين، الذين بلغ عددهم حوالي 200 مهاجر، من مواصلة مسيرتهم في اتجاه وسط المدينة، الأمر الذي تطور إلى وقوع اشتباكات بين الجانبين، استعملت خلالها الهراوات والحجارة، تسببت في إصابة بعض رجال الشرطة والقوات المساعدة بجروح متفاوتة الخطورة ، وكان من بين المصابين نائب رئيس مصلحة الاستعلامات العامة ومفتش شرطة تعرض لعدة كسور في رجله.

المفاوضات مع المحتجين، الذين كانوا يطالبون بمحاسبة من يقفون وراء مقتل زميلهم، استمرت لعدة ساعات بحضور رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ونائب الوكيل العام للملك باستئنافية طنجة، قبل أن يوافقوا على تسليم الجثة، ليتم نقلها بمرافقة مجموعة منهم إلى مستودع الأموات بمستشفى طوفار، بعدما تلقوا وعودا بفتح تحقيق حول هذا الحادث وكشف ملابساته.

مصالح ولاية أمن طنجة نفت أن يكون عناصر الشرطة قد تسببوا في سقوط الضحية، وأكدت على إشعارها بوقوع هذا الحادث قصد معاينة الموقع وجثة الضحية، إلا أن تجمهر مجموعة من المهاجرين ومحاولتهم استغلال الحادث، وفق نفس المصادر، حال دون قيام المصالح المعنية بمهامها لكشف أسباب وظروف هذه الواقعة، كما اعتبرته بعض المصادر الجمعوية حادثا عرضيا، قد يكون نتيجة محاولة الهالك الفرار خوفا من حملة لتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، وهي الحملات التي اعتادت القوات العمومية القيام بها بالمنطقة المذكورة المعروفة باستقبالها لأعداد كبيرة من مهاجري دول جنوب الصحراء المتوافدين على المدينة ، لكن مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تبنى فرضية دفع الضحية من قبل رجال الأمن من خلال البلاغ الذي أصدره، في انتظار ما ستكشف نتائج البحث الذي يتم تحت إشراف النيابة العامة.

هذا الحادث يعد الثاني من نوعه بعد مرور حوالي شهر ونصف على وفاة مهاجر سينغالي، كان قد سقط من الطابق الرابع للشقة التي كان يقيم بها بنفس المجمع السكني، وفارق الحياة بعد نقله إلى مستشفى محمد الخامس نتيجة إصابته بنزيف داخلي، وهو ما أثار موجة من الاحتجاجات في صفوف باقي المهاجرين، الذين عبروا عن استيائهم من حملات مصالح الأمن، خاصة بعدما كان مهاجر سينغالي آخر قد فارق الحياة جراء تعرضه لإصابة بليغة، حين قفز من السيارة، التي كانت تنقله رفقة مجموعة أخرى من المهاجرين صدر في حقهم قرار بإبعادهم نحو الحدود الجزائرية نتيجة دخولهم التراب المغربي بطرق غير شرعية، وذلك خلال أكبر حملة شنتها السلطات المحلية في شهر يوليوز المنصرم، ضد المهاجرين من دول جنوب الصحراء، الذين أصبحوا يحتلون مجموعة من التجمعات السكنية بضواحي المدينة، ويقومون من حين لآخر بتنظيم عمليات «الحريك» في اتجاه الضفة الأخرى.

المجمع السكني «العرفان»، الذي يتشكل من 209 عمارة، تضم 3670 شقة مصنفة كمنتوج للسكن الاقتصادي، صار أغلب سكانه (المجمع) من المهاجرين الأفارقة، الذين يتوجهون إلى طنجة باعتبارها محطة انتظار مؤقتة إلى حين تحقيق حلمهم في الهجرة نحو إسبانيا انطلاقا من سواحل المدينة، قبل أن يصبحوا مقيمين دائمين، بعدما شكلوا منطقة عازلة خاصة بهم، لدرجة أن العديد من أصحاب المساكن بتلك المنطقة اضطروا إلى عرضها للكراء بعدما كانوا قد اقتنوها بقصد الاستقرار فيها مع أسرهم.

الحملات التي تقوم بها السلطات العمومية في إطار محاربة المهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون على المدينة، أصبحت تتم بشكل يومي خلال الأشهر الأخيرة، وتعلن ولاية جهة طنجة تطوان عبر بلاغات صحفية عن أعداد المهاجرين الذين يتم إيقافهم من خلال إحباط محاولاتهم للهجرة بطرق غير قانونية انطلاقا من سواحل الجهة، لكن هذا المجهود يصطدم بقوانين تنظيمية غير واضحة، فهي تسمح للمهاجرين الذين يتم إيقافهم من أجل انتهاء صلاحية أوراق إقامتهم بالمغرب بالحصول على فرصة لتسوية وضعيتهم من أجل عودتهم إلى بلدان إقامتهم، كما تجد مصالح الأمن صعوبة في تحديد هويتهم وتنفيذ قرارات ترحيلهم، الأمر الذي فرض وجودهم على أرض الواقع بعدما صارت أعدادهم في تزايد يوما بعد يوم ويتكتلون أكثر وأكثر في مواجهة حملات السلطات المحلية.

محمد كويمن

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

حضور التجربة المغربية في تعزيز حقوق الإنسان في قطاع المقاولات بجنيف

3/12/2013

تم، الاثنين، أمام المنتدى الدولي للأمم المتحدة في جنيف، استعراض تجربة المغرب في مجال تعزيز حقوق الإنسان في قطاع المقاولات.

وأبرز ألبير ساسون، مستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو وفد المجلس والاتحاد العام لمقاولات المغرب المشارك في هذا المنتدى، أن "الإجراءات المتخذة لا تتعلق فقط بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، ولكن أيضا بتحفيزها لأخذ مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال بعين الاعتبار".

وقال ساسون، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواكب منذ سنوات الدينامية التي يشهدها المغرب في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، وذلك بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يتوفر على علامة للجودة للمقاولات وميثاق للمسؤولية الاجتماعية.

وأضاف ان "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطمح أن يمضي لأبعد من ذلك، على غرار الهيئات التابعة للأمم المتحدة"، مبرزا أن المجلس يشجع المقاولات على الامتثال للمبادئ التوجيهية التي وضعها المقرر الخاص لحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية.

وتتعلق هذه المبادئ، حسب ساسون، باحترام الحقوق الأساسية في الشغل، ومنع تشغيل الأطفال، والحق في الإضراب والحق في الصحة، مبرزا أن "مسؤولية الدولة لا تتوقف عند حماية هذه الحقوق فقط، وإنما أيضا على الحرص على تطبيق واحترام القانون".

وأشار، في هذا الصدد، إلى مشاركة المغرب في مؤتمر إقليمي للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان عقد في نهاية شهر نونبر المنصرم بأكرا حول موضوع المقاولات وحقوق الإنسان، وهي المشاركة التي حظيت بترحيب كبير، ومكنت المجلس من ربط وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المماثلة التي ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية.

وقال ا ساسون "لقد أبرزنا ما تم تحقيقه بالمملكة خلال السنوات الأخيرة، وخاصة ما يتعلق بإحداث لجان جهوية للمجلس يبلغ عددها حاليا 13 لجنة في مجموع أنحاء البلاد"، معتبرا أن الأمر يتعلق بمقاربة فريدة.

وأضاف الخبير أن "حضورنا على مستوى الشبكة الإفريقية يكتسي أهمية كبرى"، معتبرا انه من المناسب بالنسبة للمغرب التعريف بنموذجه في مجال النهوض بحقوق الإنسان بإفريقيا، بما في ذلك الإجراءات المتخذة على مستوى الأقاليم الجنوبية.

من جانبه، أكد سعيد السقاط، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب، أهمية العمل الذي تم تحقيقه على مستوى الاتحاد لتمكين المملكة من مرجع خاص في هذا المجال.

وقال، في تصريح مماثل، "لقد طورنا منذ سنة 2005 إطارا مرجعيا خاصا، ملائما للاقتصاد المغربي ومستلهما من المعايير الدولية".

ويتمثل الابتكار الرئيسي، حسب السقاط، في خلق علامة، كأداة تقييم لرصد كيفية تموقع المقاولة إزاء المسؤولية الاجتماعية للشركات. معتبرا أن الأمر يتعلق بمبادرة إرادية من قبل الشركات التي تلتزم على أصعدة مختلفة، لاسيما على مستوى حقوق الإنسان في مجال الحرية النقابية وتسوية المنازعات والتحكيم وتكافؤ الفرص.

ويضم الوفد المغربي أيضا نبيلة تيمر، المديرة التنفيذية للجنة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء - سطات، وأمينة الصالحي الإطار بالمجلس.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الهيبة: آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الإنسان يمر عبر تكثيف الوسائل المستعملة لهذه الغاية

312833

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، الأربعاء بالصخيرات، أن تملك آلية الاستعراض الدوري الشامل والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، على مستوى المضمون، يمر عبر تكثيف الوسائل المستعملة لهذه الغاية.

واعتبر الهيبة، خلال استعراضه لبعض العناصر الأساسية المؤطرة لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، في ختام أشغال ندوة دولية ناقشت على مدى يومين موضوع "تتبع توصيات آلية الاستعراض الدوري والشامل والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان.. التجارب المقارنة والممارسات الفضلى"، أن تملك هذه الآلية على مستوى المضمون يمر عبر اعتماد وسائل متعددة، أبرزها التربية ووسائل الإخبار وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وشدد المندوب الوزاري، من جهة أخرى، على أهمية تطوير آليات تقريرية تقوم على الانخراط الفعلي لجميع الأطراف المشاركة في مسلسل إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات، مع الحرص على تشجيع التكوين والتكوين المستمر، إلى جانب تنمية مؤشرات التتبع والتقييم في مجال حقوق الإنسان.

كما ينبغي، حسب الهيبة، النهوض بسياسة القرب من خلال تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان في الميدان، لاسيما الآليات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، مع تعزيز دور البرلمان إزاء تفاعله مع مجلس حقوق الإنسان، وكذا تقوية دور الجامعة وتشجيع البحث العلمي من أجل التحسيس بهذه الآلية وباقي الآليات الأممية المعتمدة في مجال حقوق الإنسان.

يشار إلى أن المغرب قبل في إطار اعتماد تقريره الوطني برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، 140 توصية من أصل 148، كما التزم بالعمل على ضمان التنفيذ الكامل لهذه التوصيات بناء على مقاربة تشاركية مع جميع الأطراف، حيث تم لهذا الغرض بلورة خطة عمل هدفها الأساس متابعة تنفيذ التوصيات، أخذا بعين الاعتبار التقاطعات مع توصيات هيئات المعاهدات المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان والمساطر الخاصة للمجلس.وتندرج هذه الندوة الدولية، التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، في إطار إعمال المقاربة التشاركية التي اعتمدتها المندوبية في مجال التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال إعداد التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات بشكل خاص.

كما شكل هذا اللقاء مناسبة لتقاسم التجارب والممارسات الفضلى للمنظمات الدولية والحكومات في مجال بلورة التقارير المرحلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتمكين مختلف الأطراف المعنية على الصعيد الوطني من هذه التجارب، وذلك تمهيدا لإعداد وتقديم التقرير المرحلي للمغرب في شهر ماي 2014.

مهاجرون أفارقة يحملون الشرطة المغربية مسؤولية وفاة شاب كاميروني

محمود معروف
DECEMBER 5, 2013

الرباط . 'القدس العربي': ادت وفاة مهاجر كاميروني في مدينة طنجة اثناء ملاحقة الشرطة له الى توتر عاشته المدينة طوال ليلة الاربعاء الخميس بعد احتجاج مهاجرين افارقة محملين الشرطة مسؤولية وفاته.

واستنفرت الشرطة في مدينة طنجة، إثر وفاة المهاجر الكاميروني (24 سنة)، الذي سقط من سطح عمارة بمجمع العرفان السكني، بعدما طاردته القوات العمومية التي كانت تقوم بحملة امنية عادية، خوفا من ردود فعل المهاجرين من دول افريقيا جنوب الصحراء المهاجرين من دول جنوب الصحراء الذين احتجوا، رافضين تسليم الجثة للمصالح الأمنية، ومطالبين بفتح تحقيق في الوفاة.

وتضاربت الروايات بخصوص الحادثة، إذ قالت السلطات العمومية ان الشاب قد وجد مرميا على قارعة الطريق وأنها حاولت تحريره من أيدي مهاجرين آخرين، بينما اتهم المهاجرون عناصر أمنية بدفعه.

وتطور الحادث إلى احتجاجات غاضبة، حمل فيها المهاجرون مواطنهم على الاكتاف وحاولوا التوجه به في مسيرة حاشدة إلى وسط طنجة قبل أن توقفهم عناصر الأمن.

وتولى عملية التفاوض الوكيل العام للملك (النائب العام) بطنجة، ومنسقة المجلس الوطني لحقوق الانسان بجهة طنجة، التفاوض مع ما يفوق 600 مهاجر افريقي، لاكثر من ساعتين، الى حين اقناعهم بتسليم الجثة من أجل فتح تحقيق نزيه في سبب الوفاة.

ويتهم المهاجرون الأفارقة السلطات بالوقوف وراء الوفاة، خاصة وأنه قد تم مطاردته الى حين صعوده العمارة وبعدها التسبب في وفاته بعدما سقط من سطحها فيما تنفي الأجهزة الامنية وقوفها وراء وفاة الشاب الكاميروني مبعدة التهمة عنها.

وتوفي شاب سنغالي قبل بضع اشهر بنفس السيناريو ونفس الطريقة، بعدما سقط من سطح عمارة خلال عملية مطاردة، الأمر الذي نفته المصالح الأمنية حينها.

ورجحت الجمعية المغربية لحقوق الانسان رواية سقوط المهاجر الكاميروني من الطابق الرابع أثناء مداهمة أمنية، وطالبت السلطات المغربية باحترام أكثر لحقوق الإنسان وملاءمة سياسة السلطات العمومية مع خطابها الرسمي.

وقال نجيب السكاتي رئيس فرع طنجة للجمعية المغربية لحقوق الانسان إن حادثة مقتل الرجل الكاميروني أثناء حملة أمنية بطنجة قد تتكرر إذا لم تغير الدولة أسلوبها في التعامل مع المهاجرين، ودعاها إلى احترام معايير حقوق الانسان في عمليات المداهمات، وعدم مناقضة تصرفاتها مع سياساتها الجديدة تجاه المهاجرين.

ونأت الجمعية المغربية بنفسها عن ترجيح إحدى الروايتين إلا أنها شككت في رواية الشرطة.

http://www.alquds.co.uk/?p=110833

اليزمِي: الحديث عن انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب "أكذوبة"

جون أفريك، ترجمة هشام تسمارت
الخميس 05 دجنبر 2013 - 14:55

"المغاربة ما عادُوا يقبلون أن يتمَّ التعاملُ معهم بدونيَّة. والحديثُ عن انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، فِي الأقالِيم الجنوبيَّة أو فِي الشمال، على حد سواء. أمرٌ مثِيرٌ للسخريَّة، بكلِّ بساطة. بلْ إنَّهُ أكذوبة، ومسبَّة"، هكذَا ردَّ رئيسُ المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، إدرِيس اليزمِي، فِي معرضِ حوارٍ مع جون أفريك، حول جملةٍ من القضايا ذات الصلة بملف حقوق الإنسان، في المغرب، أبرزها، مطلبُ توسيع صلاحيَّات المينورسُو لتشملَ مراقبة حقوق الإنسان في جنوبه، الذِي قال إنَّ الطبقة السياسيَّة المغربيَّة، ترَى فيه انتقاصًا من قدرة المغرب، على التقدم حقوقيًّا.

عادتْ فكرة توسيع مهام بعثة المينورسُو، لتشملَ مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء، بقوَّة، خلال السنوات الأخيرة، كيفَ حصَلَ هذا التطور؟

سيكونُ من الإسهابِ عرضُ مسار التطوراتِ كاملة. وكيْ أكون مختصرًا، أقول، إنَّ ذاك المطلب، الذِي رفع أكثر من مرة في تقارير لمنظمات غير حكومية، أو غيرها. راجعٌ إلى ما يقومُ بهِ نشطاء البوليساريُو، أو الجزائر، فِي الآونة الأخيرة. أمَّا الموقفُ الذِي اتخذتهُ واشنطن، تزامنًا مع صدور التقرير الأخير، للأمين العام للأمم المتحدة، فيظهِرُ أنَّ الموضوعَ الذِي ما فتئَ يتكرر، باتَ يأخذُ حجمًا أكبر.

وما الباعثُ للمينورسُو على مراقبة حقوق الإنسان؟

بعضُ من يؤيدون توسيع صلاحيَّات المينورسُو لتشملَ مراقبة حقوق الإنسان، يدَّعُون أنَّ كل بعثات الأمم المتحدة الموفدة لحفظ السلام، تتمتعُ بحق مراقبة احترام "حقوق الإنسان". وهُو أمرٌ غير صحيح. لأنَّ المينورسُو، بالمعنى الدقيق، لا تملكُ تلك الوظيفة، ولا تلك الولاية. في المغرب، لا حاجةَ لنَا بآليات دائمة تابعة للمينورسُو، لأجل مراقبة حقوق الإنسان. بقدر ما يلزمنا مواطنون قادرون على الذُّود عن حقوقهِمْ، بأنفسِهِم.

هل مردُّ الضغطِ الحاصل اليوم، إلى كون المغرب لم يتقدم بالصورة المطلُوبَة على الصعيد الحقوقي؟

لا أعتقد ذلك، الآليَّات الوطنيَّة أبانت عن نجاعتها، ولا يمكنُ لأحدٍ أنْ يقولَ العكس، بمَا فِي ذلك، بعض المنظَّمات التي تنادِي بتمديد بعثة المينورسُو، كمنظَّمَتَيْ "هيومَان رايتس ووتش"، و"العفو الدوليَّة"، لأنهما تثنيان على مهنيَّة "المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان"، ومجالسهِ الجهويَّة.

ما دامت الأمور هكذا، ما الذِي يدفعُ المنظمتين إلى الدفاع عن الاختصاص بمراقبة حقوق الإنسان فِي الصحراء؟

الأمرُ يتعلقُ بالمؤسسة، ويدخلُ ضمن المباحثات التِي نجريهَا مع المفوضيَّة السَّاميَة لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فإمَّا أنْ نعتبر أجندة الإصلاح من اختصاص الدولة، أو أنها عائدة إلى مؤسسَة خارجيَّة.

الهدفُ بالنسبة إليَّ، هو مواكبة الفاعلِين المحليين، وفقَ حاجياتهم. فِي المغرب، لدينا خطَّة عمل وطنية فيما يتعلقُ بالديمقراطيَّة وَحقوق الإنسان، وإنْ بطاقة فاترة. لكننَا نتقدمُ. الخطة قُدمت إلى الوزير الأوَّل السابق، عبَّاس الفاسِي، وتم تحيينها، بعد تبنِي دستور الفاتح من يوليوز 2011، بإحالتها إلى رئيس الحكُومَة، عبد الإله بنكِيران، كيْ يتبنَّاها. الأمرُ يتطلبُ وقتًا، لكننَا سنواصلُ عملنَا إلَى أنْ يتِمَّ تبنِّيها.

هل هناك رغبة لوضع المغرب تحت الوصاية؟

فِي جميع الحالاتِ، هناكَ خطر يتجسدُ في تنامِي خطابٍ كونِي ذِي طبيعة استبدادية، فِي نسخة متطرفَة. ذاك ما تابعناهُ فِي العراق، ببعدٍ عسكرِيٍّ، أو بشكلٍ عامٍّ، نظريَّات "الدَّمقرطَة من الخارج". أمَّا المقاربة الأخرى، فتنْحُو إلى الثقَة فِي الفاعلِين الوطنيِّين، مع بقائهَا متيقِّظَةً، بشكلٍ كبير.

تذكُرون كيفَ بدَا الإجماع فِي المملكة على رفْضِ توسيع مهام بعثَة المينورسُو، ما الشيءُ الذِي يخافُ منهُ المغرب؟

المغاربة ما عادُوا يقبلون أن يتمَّ التعاملُ معهم بدونيَّة. الحديثُ عن انتهاكات خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، فِي الأقالِيم الجنوبيَّة أوْ فِي الشَّمال. أمرٌ مثِيرٌ للسخريَّة، بكلِّ بساطة. بلْ إنَّهُ أكذوبة، زيادةً على كونه مسبَّة. هناك توظيفاتٌ واضحة، إذْ كيف يستقيم على سبيل المثال، القولُ إنَّ الأمم المتحدة وأجهزتها ممنوعة من الذَّهاب إلى الصحراء، فيما تلقَّى المغرب، من 2000، حتَّى اليوم، 18 مسطرةً خاصَّة من أجهزة الأمم المتحدة، ذهبت كلُّها تقريبًا، إلى الصحراء، فيما تعدُّ المينورسُو، بدورها، تقارير حول وضعيَّة حقوق الإنسان؟

أليْسَ لدَى المغربِ مَا يخْفِيه فِي الصَّحراء؟

حينَ نعدُّ تقريرًا حول العيُون، فإننا يشيرُ أيضًاأ إلى العيون. بما فِي ذلك مراكز حماية الطفُولة، ومستشفيات الأمراض النفسيَّة.
نحنُ لا نغفل أيَّة منطقة، ومنهجيَّتنا واضحة. لأننا نرى ضرورة لمعاينة الأمور بصورة صحيحة قبل رفع توصيات ذات صلة بالإصلاح. لقد قمنا بتطوير ثلاثة مجالس جهويَّة لحقوق الإنسان، اثنان منهُما فِي المنطقة القائمة محلَّ نزاع.
هل المغربُ مستعِدٌّ للقبول بتوسيع صلاحيَّات المينورسُو، فِي حال ارتضت تندوف الخضوع للمثل؟
أعتقدُ أنَّ النقاش يقعُ خارج تلك الحدود. تمديد صلاحيات المينورسُو أمرٌ ترفضهُ الطبقة السياسيَّة في المغرب، في المجمل، لأنَّها تشكل، فيما تراه، انتقاصًا من القدرة الوطنيَّة على التقدم فِي مسار حقوق الإنسان. بينما يظهرُ تاريخ المغرب، منذ أزيد من عشرين السنة، أن هناك تقدمًا حقوقيا. كما أن لا إنكار المكتسبات التِي توالتْ.
ثمَّ إنَّ مرجعيَّة حقوق الإنسان، ليستْ سوقًا نقتنِي منه ما أردنَا ونذرُ الباقِي. مرجعيَّة لا تتأقلمُ مع مناخٍ معين. وإنما تسمُو دائمًا على ما عداها، وبصورة لا نقاشَ فيها. حقوق الإنسانُ يجبُ أنْ تُحْتَرَمَ فِي الجزائر وتندوف والرباط والعيون، لقدْ هيئنَا تقريرًا حول السجُون، قدمَ تشخيصًا ورفع توصياتٍ، فِي الآن ذاته، لكنني لمْ أرَ عملًا مماثلًا لما قمنا به، فِي تندوف، ولا فِي الجزائر.
تقييم وضع حقوق الإنسان يختلفُ، من جهة إلى أخرى، ما هو تقييمكم فِي المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان؟
الدفاع عن حقوق الإنسان يجبُ أن يستندَ إلى مرجعيات ومنهجيات ذاتيَّة، خارج نطاق العمل السياسي. فِي المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، هناك آراء جد متباينة بخصوص مستقبل الصحراء، وما يزعج أكثر، هو أن المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، ينظمُ تكويناتٍ حول حقوق الإنسان، يحضرها، الانفصاليُّون، وأطراف عن السلطة، جنبًا إلى جنبٍ، وَمنذُ يناير، نظمنَا 19 تكوينًا بالعيون.
مَا المشاكل التي وقفتم عليها؟
وقفنا على 15 حالةً من المساس بحريَّة الجمعيات في الصحراء، (مقابل 50 حالةً في شمال المغرب). وموقفُ المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، يرى أنَّ كلَّ جمعيَّة تأسست بطريقةٍ قانونية عليها أن تستلمَ إيصالها. أمَّا فيما يتعلقُ بالحق في التظاهر، فيعرفُ المغرب 22 ألف تظاهرة سنويًّا، 98 بالمائة منها تتمُ خارج إطَار القانون، الذي يفرضُ تصريحًا مسبقًا. فيما تبقى حالات استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، جدَّ محدودة.
الـ CNDHبإمكانهِ أنْ يلعبَ دورًا فِي التحسيس، ، لإيجاد توازنٍ بين المتظاهرِين والشُّرطَة. أمَّا فيما يتعلقُ بمخيم أكديم إزيك، فإنَّ المجلس، كان يدافع عن مبدأ عدم محاكمة مدنيِّين أمامَ القضَاء العسكرِي، وهو ما حاز موافقة الملك، على أنْ يتمَّ الانتهاءُ عمَّا قريب من إصْلاح القضَاء العسكرِي، ونحنُ لا زلنا نتدخل كيْ نضمنَ حقوق سجناء اكديم إزيك.
ما هو حجم الملفات التي تعالجونا، في ملفِّ الصحراء؟
منذُ يناير 2005، تلقى مجلسا الـ CNDHالجهويين، بالصحراء، حواليْ 500 شكاية، يتعلقُ جزءٌ منها بتعامل السلطة، والانتهاكات الحقوقية. وقد لاحظنا تطورًا، على مستوَى تعاطِي السلطة، ففيما كانت لا ترد، في السابق، أو أنها تنكر الوقائع، أضحت تقدمُ، اليوم، للتدخل، وهيَ مسألة تستأثر باهتمام المجلس، الذِي يأملُ إحداث آليَّة وطنيَّة للوقاية من التعذِيب. على اعتبار أنَّ المغرب واحدٌ من الدول الـ45، التي صادقت على بروتوكول اختيارِي ذِ صلة. وأتمنَّى أنْ يكون البلدَ الـ37 الذِي يتعززُ بآليَّة وطنيَّة للوقاية من التعذيب. لأنَّ من شأنِ ذلك، أنْ يخولَ المجلس الوطنِي لحقوق الإنسان، الإطلاع على كافَّة المناحِي، التِي يمكن أن تنتهكَ فيه الحريَّات.

–

http://hespress.com/interviews/95333.html

انفراد. برقية لأمن الحدود بحذف أسماء قياديين من الشبيبة الإسلامية من لائحة المبحوث عنهم والمغرب يراسل الإنتربول لإلغاء الأمر الدولي باعتقالهم وولد الحبيب يعود لأرض الوطن غدا

أنس العمري
الخميس 5 ديسمبر 2013 - 17:17

علمت "كود" من مصدر مطلع أن مختلف الأجهزة الأمنية في المعابر الحدودية في الموانئ والمطارات والمنافذ البرية توصلت، أمس الأربعاء (4 دجنبر 2013)، ببرقية من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تضم لائحة بأسماء مجموعة من قيادي حركة الشبيبة الإسلامية سقطت المتابعة في حقهم، بعد أن وقع في حقهم التقادم القضائي ما يمكنهم من العودة إلى أرض الوطن، دون أن يجري إلقاء القبض عليهم.

وأفاد المصدر أن القياديين المذكورين حذفت أسمائهم من لائحة المبحوث عنهم من طرف السلطات الأمنية بالمملكة.

وأكد المصدر أن الأمن المغربي وجه، عن طريق مكتب الإنتربول في الإدارة العامة للأمن الوطني بالرباط، مراسلة إلى المكتب المركزي للشرطة القضائية الدولية (الإنتربول) في روما، من أجل إلغاء الأوامر الدولية في حق المدانين غيابيا من المنتمين للشبيبة الإسلامية، وحذف أسمائهم من لائحة المطلوبين، بعد أن أنت صدرت في حقهم مذكرات اعتقال على الصعيد الدولي، بناء على طلب السلطات القضائية المغربية.

وجاء هذا القرار قبل ساعات من وصول القيادي البارز في الشبيبة ولد الحبيب، غدا الجمعة، إلى المغرب، حيث سيجد في استقباله مجموعة من النشطاء السابقين في الحركة، وأيضا حقوقيين، وسياسيين، وممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويخطط ولد الحبيب، الذي ذاق رفقة أبناءه وزوجته الويلات على يد الأمن الجزائري عندما كانت حركة الشبيبة في أوج نشاطها، للإقامة لأزيد من شهرين في المغرب، قبل العودة إلى فرنسا مجددا.

وتأتي عودة ولد الحبيب بعد أيام من تمكن القيادي الأسبق في جماعة الشبيبة الإسلامية، لخضر بكير، شقيق الناطق الرسمي باسم الحركة، من العودة إلى المغرب، بعد أن قضى أزيد من 28 سنة في منفاه بطرابلس الليبية، حيث سبق لغرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء أن أصدرت عام 1985 حكمها الغيابي بالإعدام في حقه، رفقة ما سمي آنذاك "مجموعة بلقاسم الحاكمي، التي ضمت 26 قياديا في الجماعة.

ويعد لخضر بكير، 49 سنة، من القيادات البارزة في جماعة الشبيبة الإسلامية التي حوكمت غيابيا بالإعدام عام 1985، بتهم ارتكاب جناية "المس بأمن الدولة الداخلي عن طريق الاعتداء الهدف منه إحداث التخريب والتقتيل".

-

http://www.goud.ma/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_a38321.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ذمة الله

نشرت بواسطة: aljassour press 13ساعة مضت في أخبار وطنية اضف تعليق

سعيد عبيدي (تنسيقية التحدي للاطر العليا المعطلة 2012)
في الوقت الذي كانت تنتظر فيه جموع الأطر العليا المرابطة بشوارع الرباط تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بغرض التنديد بالعنف الممنهج الذي تتعرض له إطاراتها خرج رئيس هذا المجلس ''محمد الصبار'' بتصريح تناقلته مختلف وسائل الإعلام الوطنية أكد فيه على شرعية ما تقوم به أجهزة الامن بغرض قمع المعطلين والتنكيل بهم ناسيا أو متناسيا المعاملة السيئة التي كان يتعرض لها طيلة اعتقاله وهو ''مناضل'' سنوات الرصاص، وعلى إثر هذا التصريح نظمت تنسيقية التحدي للأطر العليا المعطلة 2012 مسيرة سلمية في اتجاه المجلس رافعة شعار ''المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ذمة الله'' كما أبنت التنسيقية شخص محمد الصبار معتبرة إياه في عداد الاموات ، هذا وقد أكد جميع الاطر على سلمية حركتهم وأن التدخلات الأمنية تمس بسلامتهم الجسدية التي تؤدي إلى عاهات مستديمة في غالب الأحيان .

http://www.aljassour.com/portail/?p=6538

المغرب مرجع دولي في حقوق الانسان

تطوان: كفى بريس
05 دجنبر 2013

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أن المغرب انخرط خلال العشرية الأخيرة ب"واقعية وجرأة" في مسار حقوق الإنسان وأضحى قادرا على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلة بكل "عزم وثبات"

وأوضح ادريس اليزمي، في عرض حول "حقوق الإنسان: بين المسار الدولي والسياق المغربي" بمناسبة درس افتتاحي بالمعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان ، أن التجارب التي راكمها المغرب تحت قيادة الملك محمد السادس في مختلف مراحل تثبيت ودعم مجال حقوق الإنسان، التي انطلقت مع إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وخلق آليات لتحقيق العدالة الانتقالية ووضع قطيعة مع ماضي الانتهاكات واستمرت مع فتح أوراش تنموية تصون كرامة المواطن في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإصلاحات الدستورية العميقة وإنشاء المؤسسات الدستورية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الديمقراطية التشاركية، جعلت كلها من المغرب " مرجعا إقليميا ودوليا في مجال حقوق الإنسان في ظل التحولات السياسية والمفاهيمية والاجتماعية والفكرية التي تعرفها المنطقة" .

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=18886

كلام مباشر.

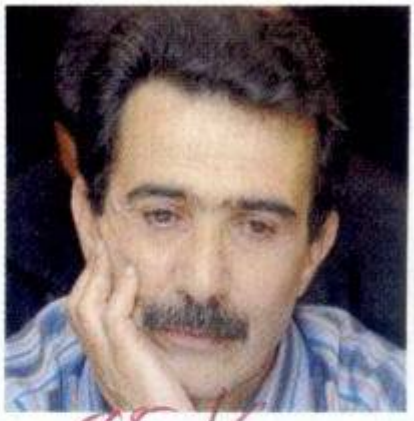

85/16

لا وجود لحالة
اختطاف واحدة،
ولا وجود لمعتقلين
سياسيين في
سجون المغرب.

محمد الصبار

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

مواجهات عنيفة بين مهاجرين أفارقة وقوات الأمن بعد وفاة كاميروني بطنجة

طنجة: المختار الرمشي

عاشت مدينة طنجة، مساء أول أمس (الأربعاء)، حالة استنفار قصوى إثر وفاة مهاجر كاميروني، ألقى بنفسه من الطابق الرابع لعمارة متواجدة بحي بوخالف بالمدينة، حين كان يحاول الإفلات من القوات الأمنية التي داهمت شقته وهي تقوم بحملاتها الاعتيادية بالمنطقة.

وخلفت وفاة الكاميروني، المقيم بالمدينة بطريقة غير نظامية، موجة من الغضب بين زملائه، الذين اتهموا الأمن بضربه، في حين نفت المصالح الأمنية نفيا قاطعا مسؤوليتها عن الحادث، واعتبرت رواية الأفارقة عارية عن الصحة وتروم التغطية على تواجدهم غير القانوني واحتلالهم بالقوة لمساكن الغير، بالإضافة إلى ممارستهم أفعالا يعاقب عليها القانون، مؤكدة أن وفاة الشاب الكاميرني كانت نتيجة هروبه من عناصر الأمن، وهي تقوم كالمعتاد بحملاتها الروتينية بمنطقة بوخالف، وسقوطه من علو شاهق أصيب إثره بإصابات خطيرة عجلت بوفاته بعين المكان. وذكرت مصادر «الأخبار» أنه مباشرة بعد سقوط الضحية، تجمع عشرات الأفارقة المنتمين لدول جنوب الصحراء، وحملوا الجثة على أكتافهم وساروا بها جماعة في اتجاه وسط المدينة، ما حتم على القوات العمومية منعهم ومطالبتهم بتسليم الجثة، إلا أنهم رفضوا الامتثال للتعليمات وبادروا برشق العناصر الأمنية بوابل من الحجارة.

وأسفرت هذه المواجهات العنيفة، عن إصابات وصفت بـ«الخطيرة» في صفوف رجال الأمن، ومن بينها إصابة مفتش شرطة ممتاز بكسر مزدوج بيده اليمنى وكسور في الرجل، خضع على إثرها لعملية جراحية بإحدى المصحات الخصوصية بالمدينة، بالإضافة إلى خسائر مادية متعددة طالت واجهات بعض العمارات والمنازل، وكذا أضرار جسيمة لحقت بعدد من السيارات العمومية والخاصة.

وأمام هذا الوضع الخطير، التحقت بعين المكان تعزيزات أمنية، وعملت على محاصرة المتظاهرين بمدار منطقة مسنانة وتطويق كل المنافذ المؤدية إليها، ما اضطر معه الأفارقة إلى الدخول في مفاوضات مع مسؤولين حضروا إلى مسرح الأحداث، وفي مقدمتهم والي أمن المدينة ووكيل الملك ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى نشطاء حقوقيين، استطاعوا إقناع المحتجين بفض اعتصامهم وتسليم الجثة للوقاية المدنية من أجل إيداعها بمستودع الأموات.

وعلمت «الأخبار» أن وكيل الملك أمر بإخضاع جثة الضحية لعملية التشريح الشرعي، للكشف عن الأسباب الحقيقية للوفاة، إذ من المنتظر أن يفتح تحقيق نزيه في الحادث لمعرفة ظروفه وملابساته.

ويأتي هذا الحادث بعد مرور أقل من شهرين عن وفاة مهاجر آخر سينغالي يدعى «موسى سيك»، 24 سنة، في حادث مشابه، إثر سقوطه هو الآخر من الطابق الرابع لعمارة بمنطقة بوخالف بطنجة.

وفاة شاب كاميروني خلال عملية لترحيل المهاجرين شمال المغرب

أ. ف. ب.

الرباط: لقي مهاجر شاب من الكاميرون مصرعه بعد سقوطه من الطابق الرابع لاحدى العمارات في طنجة شمال المغرب، مسببا توترا أمنيا في المدينة التي شهدت حادثا مشابها في تشرين الاول/اكتوبر الماضي، على ما أفادت مصادر حقوقية الخميس.

وقال ابو بكر الخمليشي المسؤول في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في مدينة طنجة لوكالة فرانس برس الخميس ان "قوات الامن اقتحمت شقة كاميرونيين في عامرة بحي بوخلف مساء الاربعاء وبعد ذلك بلحظات سقط من الطابق الرابع للمبنى".

ويأتي هذا الحادث بعد أقل من شهرين على وقوع حادث مشابه في المدينة نفسها، حيث لقي مهاجر سنغالي مصرعه بعدما سقط من طابق علوي لاحد المباني ما تسبب في توتر بين المهاجرين وقوات الأمن.

وانطلقت مسيرة لمئات المهاجرين على الأقدام حمل خلالها مهاجرون جثة الشاب الكاميروني على أكتافهم متوجهين نحو مفوضية الشرطة شمالي المدينة، للاحتجاج على "العنف المرتكب في حق المهاجرين"، على ما أفاد الخمليشي.

وذكرت وكالة الانباء الرسمية المغربية إن قوات الأمن تعرضت "للرشق بالحجارة" حينما حلت بالمكان، وأصيب رجلا امن حسب المصدر نفسه "من طرف مهاجرين غير شرعيين أرادوا استغلال الحادثة بقيادة مسيرة على شاكلة جنازة".

ولم يعرف حتى الآن الاسم الكامل لهذا الشاب الكاميروني. لكن الخمليشي أوضح لفرانس برس ان اسمه سيدريك ويبلغ من العمر 18 سنة.

وأضاف "لا نعرف ما اذا كان قد قفز أو دفعته قوات الأمن، لكن يجب أن يكون هناك تحقيق في ما حدث".

في بيان الخميس تحدثت "المجموعة المناهضة للعنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين" عن سيناريو مماثل، موضحة ان الشرطة غادرت المكان بسرعة من مكان الحادث.

ورفض المهاجرون تسليم جثة الشاب الكاميروني في البداية للمشرحة.

لكن مفاوضات تدخل فيها حقوقيون من جمعيات محلية ومن ممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان أفضت إلى إقناعهم بتسليم الجثة على أساس فتح تحقيق نزيه وشفاف فيما حدث.

ووعدت السلطات المحلية بفتح تحقيق في الحادث لتحديد المسؤوليات في ظروف وفاة الشاب الكاميروني.

ويواجه المغرب ضغطا بسبب تزايد أعداد المهاجرون الراغبين في العبور الى أوروبا بسبب موقعه الجغرافي، وبسبب وجود مدينتي سبتة ومليلية الإسبانيتين اللتين تعتبران الأراضي الأوروبية الوحيدة على القارة الأفريقية.

وتقدر السلطات المغربية عدد المهاجرين على اراضيها بما بين 25 و40 ألف مهاجر. وقد اطلقت "سياسة جديدة" لتسوية الوضع القانوني لبعض اللاجئين، وايجاد حلول أخرى لتسوية وضع المهاجرين الآخرين ومن بينها الترحيل الطوعي الى بلدانهم.

وجاءت هذه السياسة بعد اتهامات دولية للسلطات الامنية في المغرب بممارسة العنف خلال عمليات الترحيل التي تقوم بها خاصة في اتجاه الأراضي الجزائرية، أقصى شرق المغرب، فيما اتهمت الجمعيات العاملة في الميدان السلطات ب"الترحيل القسري" للمهاجرين الذي يشوبه العنف.

وخلال الأسابيع الماضية أعلنت السلطات في مدينة طنجة شمال المغرب توقيف عشرات المهاجرين بشكل يومي، كانوا يحاولون عبور مضيق جبل طارق.

وأوقفت السلطات 200 مهاجر الأحد الماضي "مرشحين للهجرة السرية، بفضل تقوية إجراءات مراقبة الشواطئ" حسبما أفاد محافظة أمن المدينة.

-

http://www.elaph.com/Web/news/2013/12/854309.html?entry=arab

تجربة المغرب في تحويل معتقلات سابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة مبادرة إنسانية وحقوقية لصون التراث اللامادي وتحقيق الإنصاف (باحثون)

و.م.ع
05.12.2013
h1520

شارك
أضف تعليق (0)

تطوان/5 دجنبر 2013/ومع/ اعتبر باحثون مغاربة، اليوم الخميس بتطوان، خلال ندوة حول "المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة"، من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن تجربة المغرب في تحويل معتقلات سابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة تعد مبادرة إنسانية وحقوقية وتاريخية لصون التراث اللامادي وتحقيق الإنصاف.

وأضافوا خلال هذه الندوة، التي حضرتها فعاليات سياسية واجتماعية وحقوقية وطنية وجهوية، أن هذه التجربة تعد أيضا حلقة مهمة في سياق تفعيل مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة الحقة وصون كرامة الإنسان، وتدخل في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال، التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة وتسلط الضوء على فترات معينة من تاريخ المغرب.

وفي هذا السياق، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، إن تحويل معتقلات سابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة تكرس في العمق المبادئ السامية التي يؤمن بها المغرب ويسعى إلى تحقيقها، والتي يتضمنها الدستور الجديد، وأنها تواكب وتساير الجهود التي يبذلها المغرب لطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة، مبرزا أن هذه المقاربة الإنسانية الحقوقية تأتي في سياق تحولات عميقة يعرفها المغرب من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتصالح المجتمع مع ماضيه.

كما تأتي هذه المبادرة، حسب السيد اليزمي، في إطار الجهود المبذولة لإنشاء شبكة من المتاحف الجهوية كآليات مهيكلة منخرطة في محيطها للتعريف بفترات من تاريخ المغرب، مضيفا أن الرهان الأساسي لهذه المبادرة، التي يدخل في إطارها أيضا تحويل المعتقل السري السابق دار بريشة بتطوان إلى فضاء متحفي ثقافي، هو تعريف الأجيال الصاعدة بتاريخها من أجل بناء حاضر ومستقبل متصالح مع تاريخه عبر مقاربة تربوية واجتماعية هادفة.

من جهة أخرى، ألقى الباحثان في التاريخ المعاصر، معروف الدفالي ومصطفى الغاشي، بالمناسبة، عرضا مفصلا حول السياق التاريخي والسياسي لظهور معتقل دار بريشة بتطوان، وبعض الحقائق التاريخية المستقاة من معتقلين سابقين، ووثائق حية تسلط الضوء على بعض الممارسات التي لصقت بهذا الفضاء، مبرزين أن إماطة اللثام عن مثل هذه الحقائق يبقى الغرض الأساسي منها هو الحفظ الإيجابي للذاكرة.

واعتبر الباحثان أن التطرق لمثل هذه القضايا يروم أيضا تشجيع البحث العلمي المختص في مجال التاريخ المعاصر على تناول بعض الأحداث التي لها ارتباط وثيق بفترات تاريخية من المغرب خاصة مع بداية الاستقلال، وحفظ وتثمين الأرشيف والمادة التاريخية.

وتم أيضا في إطار هذه الندوة عرض شريط مصور من إعداد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء السينما بتطوان حول "دار بريشة كما يرويها بعض الناجين من جحيم الموت".

http://www.menara.ma/ar/2013/12/05/915718-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B5%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D9%88%D9%86.html

توقيع اتفاقية شراكة بتطوان بين المجلس الجهوي لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للفنون الجميلة لترسيخ قيم وثقافة حقوق الإنسان

و.م.ع
05.12.2013
h4515
شارك
أضف تعليق (0)

تطوان 5 دجنبر 2013/ومع/ تم اليوم الخميس بمدينة تطوان، توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الجهوي لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للفنون الجميلة، بهدف ترسيخ قيم وثقافة حقوق الإنسان، وذلك بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي .

وتروم الاتفاقية ،التي وقعها عن المجلس الجهوي لحقوق الإنسان رئيسته السيدة سلمى الطود وعن المعهد الوطني للفنون الجميلة مديره السيد عبد الكريم الوزاني ، ترسيخ قيم حقوق الإنسان من خلال استثمار قدرة الإنتاجات الفنية على التوجيه وعلى غرس القيم وتميزها بسهولة التأثير في مختلف الشرائح الاجتماعية. كما تسعى إلى المساهمة في منح جهة طنجة–تطوان حركية ثقافية وفنية وتواصلية متمحورة حول قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا باعتبارها إرثا ثقافيا كونيا.

وأكدت السيدة سلمى الطود، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، أن الاتفاقية تسعى إلى توظيف الفن في خدمة حقوق الإنسان "وهي مقاربة جديدة من شأنها أن تساهم في إثراء واقع حقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان والنهوض بالثقافة الحقوقية "، معتبرة أن هذه الاتفاقية شأنها في ذلك شأن باقي الاتفاقيات التي وقعها المجلس الجهوي مع جامعة عبد المالك السعدي والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة طنجة تطوان هي " قيمة مضافة للعمل الحقوقي الميداني الذي تشكل فيه التربية إحدى المقاربات الأساسية لنشر قيم حقوق الإنسان ودعمها ونشرها على نطاق واسع" .

ومن جهته ،أكد السيد عبد الكريم الوزاني أن مرامي الاتفاقية "تصب في عمق أهداف الأعمال الفنية على اختلاف تمظهراتها المنخرطة في محيطها الفكري والثقافي والاجتماعي ، وتحمل الفنان والطالب الفنان مسؤولية أخرى لدعم ثقافة حقوق الإنسان بالجهة "، مشيرا إلى أن المعهد الوطني للفنون الجميلة سيخصص خلال السنة الدراسية الحالية عدة أنشطة حقوقية ينخرط فيها طلبة المعهد. كما سيساهم المعهد في إصدار الملصقات والأعمال الفنية المواكبة لأنشطة المجلس الجهوي لحقوق الإنسان .

ج/حي/ك ج

http://www.menara.ma/ar/2013/12/05/915357-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%AE-%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينبش في انتهاكات المسنين

الكاتب : watan24بتاريخ : 06-12-2013 09:11:52

ADSENSE

الوطن24

يقترب خبراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان من إنهاء بحث ميداني يقدم صورة قاتمة حول أوضاع عيش المسنين داخل دور العجزة التي تشرف عليها إدارة التعاون الوطني التابعة وزارة بسيمة حقاوي وزير التنمية والتضامن والمراة والأسرة, وكشفت جريدة أخبار اليوم لعدد الجمعة أن مجلس اليازمي أن معدو الدراسة التي من المنتظر الكشف عن نتائجها خلال الأسابيع المقبلة بعد الانتهاء من المسودة الأولية واجهوا مواقف صادمة حول معاناة 3500 شيوخ المملكة الذين يعيشون في 50 دار للمسنين خصوصا في مجال التغذية وسوء المعاملة واحترام الكرامة.

http://www.watan24.net/b_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A8%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%86%D9%8A%D9%86_8239.html

"وفاة" الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان "رمزيا" عند المعطلين

الخميس, 05 ديسمبر 2013 15:27 إنصاف بريس

Share

بشرى الخونشافي . "تُوفي" محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، "رمزيا"، عند الأطر العليا المعطلة، بعد أن زكى، يوم الأحد فاتح دجنبر، خلال ندوة شارك فيها بطنجة، "ضرب المعطلين" من قبل الشرطة المغربية.

وفي هذا السياق، خرجت المئات من الأطر العليا المعطلة صباح الخميس 5 دجنبر، لـ"تشييع جنازته"، حاملة "نعشه" فوق أكتافها، باتجاه مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وهتفت الأطر العليا المعطلة بشعارات مدوية استنكرت ما صرح به الصبار في حقها، مجددة مطالبها بالإدماج الفوري في سلك الوظيفة العمومية دون اجتياز مباراة.

وفي جواب عن سؤال طرحه الموقع على إبراهيم بوعادي، الكاتب العام الحالي "لتنسيقية التحدي للأطر المعطلة دفعة 2012 "، بخصوص أسباب رفضهم للمباراة؟ رد بوعادي أنهم يرفضون المبارة "لأنها بدون مصداقية وتخضع لتقديم رشاوى وتوظفي فيها المحسوبية في جميع المؤسسات العمومية" وأكبر دليل على ذلك، يضيف بوعادي موضحا، "ماحصل مؤخر في نتائج المراكز الجهوية للتربية والتكوين حيث نجح ثلاثة أفراد من أسرة واحدة".

وأضاف بوعادي لـ"إنصاف": "ليس لأننا بدون كفاءة نرفض المباراة كما يزعم بعض الحاقدون على الاطر بل للأسباب التي ذكرت سلفا، إضافة إلى أن عدد المناصب التي تصرح بهم الدولة لا تنسجم و عدد الحاملين للشهادات زد على ذلك إقصاء بعض الشعب من المباريات إلى جانب التعتيم على وظائف السلم 11 أو عدم الإعلان عنها".

http://insafpress.com/society/104-news-society/19379-qq-.html

المعطلون ينعون المجلس الوطني لحقوق الانسان

مراسلة نجاة التزروتي

خاضت تنسيقية التحدي للأطر العليا المعطلة2012 اليوم شكلا احتجاجيا عبرت فيه عن انتقادها للمجلس الوطني لحقوق الانسان ورفع المحتجون شعارات قوية منددين بالوضعية الحقوقية التي تعيشها البلاد حاملين نعشا يجسد الموت الرمزي لوظيفة المجلس المذكور. كما جاء الشكل الاحتجاجي رفضا لتصريح سبق أن أدلى به محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني برر فيه التدخلات البوليسية في حق المسيرات السلمية ولاسيما مسيرات المعطلين.

يذكر أن تنسيقية للأطر العليا تخوض أشكالا احتجاجية شبه يومية بالعاصمة الرباط تطالب من خلالها بالحق في الشغل والتوظيف المباشر باعتباره حقا مكتسبا. وقد تجاوزت التنسيقية أكثر من سنة في نضالاتها التي تعرض خلالها أطر التنسيقية للقمع والاعتقال بشكل متكر

http://www.khbarkom.com/details-4348.html

لجنة اليزمي تستبق زيارة الفريق الأممي الخاص بالاعتقال التعسفي للصحراء و تقوم بزيارة لسجن العيون

يبدو أن المجلس الوطني لحقوق الانسان، يستبق زيارة الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي، والمقررة هذا الشهر، حيث علمت " كود " من مصادر حقوقية، أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (العيون السمارة) قامت صباح يوم أمس الأربعاء 4 دجنبر الجاري، بزيارة تفقدية للسجن المحلي بالعيون في إطار برنامجها السنوي لزيارة أماكن الاحتجاز.

و أضافت مصادر " كود " أن أعضاء اللجنة وهم " سيدي محمد سالم سعدون . المدير التنفيذي " و"سيدي أحمد بوهدا . منسق مجموعة عمل الحماية "، و" لحبيب الديماوي " و" فتيحة العكري " و" بنمامين مصطفى . منسق إداري ". سجلوا ملاحظات مهمة داخل السجن بعد لقائهم بالسجناء، أهمها الاكتظاظ الذي يعيشه السجن.

http://www.allpress.pro/preface/164905

Protection des droits de l'Enfant: La présidente de l'Observatoire national des droits de l'Enfant (ONDE) SAR la Princesse Lalla Meryem préside à Tanger la Convention

Sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI et dans le cadre de la commémoration du 20ème anniversaire de la ratification par le Maroc de la Convention des Nations unies des droits de l'Enfant (CNUDE), SAR la Princesse Lalla Meryem, présidente de l'Observatoire national des droits de l'Enfant (ONDE), a présidé en fin de matinée de jeudi à la salle couverte omnisports de Ziaten à Tanger, la séance d'ouverture des travaux de la première Convention "Jeunes pour les droits de l'enfant" et la cérémonie de signature de cinq conventions entre l'ONDE, d'une part, et des départements gouvernementaux, des institutions nationales et des conseils élus, portant sur la protection des droits de l'Enfant.

Cette rencontre qui sera clôturée ce samedi et qui a pour objectif d'ancrer les différents acquis concernant la situation de l'enfant au Maroc et déterminer de nouvelles approches pour traiter les problèmes et difficultés de l'enfant, vise aussi à créer un espace de discussion entre jeunes en faveur de l'enfant et ses droits, dans le but de relancer le débat autour de la place de l'enfant dans la société.

A son arrivée à la salle couverte omnisports de Ziaten, SAR la Princesse Lalla Meryem a passé en revue un détachement de la Garde municipale qui rendait les honneurs, avant d'être saluée par le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, le ministre de la Justice et des libertés, Mustafa Ramid, le ministre de la Jeunesse et des sports, Mohamed Ouzzine, la ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, Bassima El Hakkaoui, le wali de la région de Tanger-Tétouan, Mohamed Yacoubi, ainsi que par plusieurs personnalités civiles et militaires, des élus et des membres de l'ONDE.

Ont pris part à cette première Convention "Jeunes pour les droits de l'enfant" , quelque 2.000 personnes, dont des jeunes anciens membres du Parlement de l'Enfant, ainsi que les membres actuels, aux côtés de militants des droits de l'Homme, d'experts, d'acteurs associatifs et de personnalités du monde des arts et du sport.

La rencontre a été marquée par l'organisation de plusieurs ateliers, forums, tables rondes et conférences visant à engager une réflexion ouverte sur la situation réelle de l'enfant dans la société et sur l'évolution des droits des enfants durant ces deux dernières décennies, à travers une mise en relief des priorités d'actions qu'il convient de retenir pour la consolidation des acquis des droits des Enfants, telles que "l'Enfant et la Santé mentale", "l'Enfant et la protection juridique", "les Enfants en situation difficile", "l'Enfant et l'équité dans l'accès au savoir", "l'Enfant et les nouveaux médias" et "les droits des Enfants à la lumière des Objectifs.

Pour la clôture de l'événement, un marathon symbolique doit être organisé ce samedi autour du thème "la sécurité et la protection de l'Enfant est l'affaire de tous". Ce marathon doit réunir 15.000 participants venus des quatre coins du monde et du Maroc.

Au cours de la cérémonie d'ouverture des travaux , des personnalités nationales et internationales et d'anciens membres du Parlement de l'Enfant ont présenté des témoignages saluant les efforts de l'ONDE et l'action de SAR la Princesse Lalla Meryem, ayant permis de renforcer la protection des droits de l'Enfant au Maroc, améliorer les différents indicateurs relatifs à la situation de l'enfance et promouvoir la culture des

droits de l'Enfant au niveau des différents secteurs.
Selon l'acteur associatif, M. Mohamed Mjid, le Maroc a réalisé de grandes avancées en matière de protection des droits de l'Enfant, grâce aux efforts de l'ONDE, une institution de première importance pour la promotion, le suivi et la protection des droits de l'enfant, dira-t-il.
Mme Vellina José Antonio Sierra, représentant des Nations Unies pour la jeunesse, a, pour sa part, mis en exergue le grand potentiel des jeunes en Afrique en général et au Maroc en particulier, soulignant l'importance d'associer les jeunes dans la réflexion et dans les actions visant à promouvoir les droits de l'Enfant.
Pour sa part, l'ambassadeur des bonnes volontés de l'UNESCO, M. Modibo Diara, a salué les efforts déployés par le Maroc pour la promotion et la protection des droits de l'Enfant durant les vingt dernières années, notant que l'organisation de cette Convention témoigne de l'intérêt apporté à cette question faisant du Maroc un exemple à suivre sur le plan africain.
« Les efforts de SAR la Princesse Lalla Meryem dans le domaine de l'enfance nous honorent tous et nous rendent fiers » dira-t-il, appelant les jeunes participants à cette rencontre à profiter de cette plate-forme de discussion et d'échange pour favoriser l'émergence d'une génération agissante.
A cette occasion, SAR la Princesse Lalla Meryem a procédé à la remise d'attestations de mérite à des jeunes venus d'Afrique, de Roumanie, de Bulgarie, d'Allemagne, d'Espagne, de Serbie et de Chine, participant à une modélisation des Nations unies (Model United Nations-MUN) organisée dans le cadre de cette Convention dans le but de capitaliser sur un échange des bonnes pratiques sur le thème de la sécurité de l'enfant.
La MUN est une simulation qui a pour but de former les participants aux négociations internationales mais aussi à la diplomatie. Animé par des jeunes en provenance de plusieurs pays, le MUN est destiné à promouvoir une meilleure participation des jeunes à la vie de la collectivité nationale.
D'autre part, SAR la Princesse Lalla Meryem a présidé, sur place, la cérémonie de signature de cinq importantes conventions détaillées comme suit :
La première convention constitue un accord cadre de partenariat liant le ministère de l'Education nationale et de la Formation professionnelle et l'ONDE, portant sur l'équité dans l'accès au savoir. Cette convention, signée par le ministre de l'Education nationale et de la formation professionnelle, Rachid Belmokhtar et la première vice-présidente de l'observatoire, le Dr Amina Malqi Tazi, vise notamment le renforcement de la coopération dans la lutte contre la violence en milieu scolaire et l'amélioration de l'accès au savoir.
La deuxième convention, signée entre l'ONDE et le ministère de la Santé, porte sur "la protection de la santé psychologique et mentale de l'enfant". Elle a été signée par le Dr Malqi Tazi et le ministre de la Santé, le Dr El Hossein El Ouardi, avec pour objectif de protéger les enfants du fléau des drogues et soutenir les programmes de santé psychologique et mentale en faveur de l'enfant.
Une troisième convention entre le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'ONDE concerne un accord de coopération et de partenariat sur "les mécanismes référentiels pour la protection de l'enfant". Signé par le président du CNDH, Driss El Yazami et Mme Malqi Tazi, cet accord entend consacrer l'approche des droits de l'Homme dans l'ensemble des affaires concernant l'enfant et coordonner l'action des différents intervenants dans le domaine de la protection des droits de l'Enfant.
La quatrième convention a été conclue entre l'ONDE, la wilaya de la région de Tanger-Tétouan et le Conseil de la région de Tanger-Tétouan. Elle vise à mettre en place un programme intégré pour la protection de l'enfance au niveau de la région et développer les mécanismes à même de réaliser les

objectifs de ce programme.
Cette convention a été signée par le wali de la région Tanger-Tétouan, Mohamed Yacoubi, le président du Conseil de la région, Rachid Mohamed Rachid Talbi Alami et le Dr Amina Malqi Tazi.
La cinquième et dernière convention qui concerne l'élaboration et la mise en œuvre du programme "Tanger ville sûre pour l'Enfant", a été signée par le Dr Amina Malqi Tazi pour l'ONDE, par le wali de la région Tanger-Tétouan, Mohamed Yacoubi et par le maire de Tanger, Fouad El Omari.
M. ABOUABDILLAH

http://www.lejournaldetanger.com/article.php?a=4577

تفاصيل وفاة مهاجر كاميروني بطنجة بعد سقوطه من الطابق الخامس

الجمعة 6 ديسمبر 2013

كلامكم

جثة المهاجر الكاميروني

نظم مهاجرون أفارقة غاضبون مظاهرة حاشدة بحي بوخالف بمدينة طنجة ، أول أمس الأربعاء، بالشارع العام، احتجاجا على وفاة مهاجر كاميروني (24 سنة) نتيجة سقوطه من الطابق الخامس لعمارة سكنية بنفس الحي، عقب تدخل أمني ضد المهاجرين غير النظاميين بمدينة طنجة.

وأفادت مصادر (كلامكم) بأن المتظاهرين الأفارقة استنكروا ما وصفوه بـ " تجاهل " سلطات المدينة لمعاينة جثة المهاجر الكاميروني، وقد أثار ذلك غضبا عارما في أوساطهم، بعد أن عمد الأفارقة المقيمين بحي الزياتن بحمل الضحية في مسيرة حاشدة انطلقت من مكان الحادث صوب مستشفى محمد الخامس من أجل إيداع الجثة بداخله.

وأضافت مصادرنا أن المسيرة صاحبها توتر صاخب إلى أن تصدت لها قوات الأمن قرب المفترق الدائري لحي"مسانة" لمنعهم من مواصلة المسيرة.إذ ظلت جثة الضحية وسط الطريق مدرجة في الدماء محاطة بحشد من المهاجرين الأفارقة.

ورفع المشاركون في المظاهرة شعارات منددة بالتعسفات التي يتعرضون لها باستمرار من قبل عناصر الأمن بطنجة والتي يكون المهاجرون الأفارقة غير النظاميين هدفا لها.

وأسفرت المسيرة عن "مواجهات"، بين مواطنين مغاربة من شباب حي "مسانة" وبين الأفارقة المحتجين عن إصابة شاب مغربي بجروح خطرة إثر إصابته بحجارة على مستوى الرأس فقد على إثرها وعيه، استدعت نقله إلى قسم المستعجلات بمستشفى المدينة لتلقي العلاجات، إلى جانب إصابة مسؤول أمني، الذي لم تنجح التدخلات المستمرة لقوات الأمن التابعة إليه من إيقاف التراشق بالحجارة بين الفريقين.

يذكر أن تدخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة سهل التواصل بين الأفارقة المحتجين وقوات الأمن، نجم عنه حضور سيارة نقل الأموات التي حملت الضحية وسط بكاء وصراخ جماعي للمهاجرين الأفارقة الذين عادوا إلى إلى مستقرهم .

وكان نفس السيناريو قد تكرر في العاشر من شهر أكتوبر الماضي، حيث لقي مهاجر سنغالي يدعى" موسى سيك" حتفه بعد أن لفظ أنفاسه الأخيرة بمستشفى محمد الخامس الذي نقل إليه بعد سقوطه من الطابق الرابع لأحدى العمارات السكنية بحي بوخالف، حيث يقطن بشكل سري، وقد نفت ولاية الأمن بالمدينة اتهمها بالتسبب في مقتله وتحدثت عن سقوط عرضي.

http://www.klamkom.com/تفاصيل-وفاة-مهاجر-كاميروني-بطنجة-بعد-سقوطه-من-الطابق-الخامس_a8188.html

صحيفة الناس

مصرع كاميروني بطنجة والمهاجرون يحملون المسؤولية للأمن

5118-2

طنجة: نوفل الخمليشي

خلف مصرع شاب كاميروني عشية أول أمس الأربعاء بعد سقوطه من عمارة، إثر حملة أمنية شنتها القوات العمومية في حي بوخالف في طنجة، موجة احتجاجات عارمة في صفوف مئات المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء، وسط استنفار أمني كبير في صفوف مختلف الأجهزة الأمنية في طنجة، التي حضرت إلى مسرح الاحتجاجات محاولة تخفيف حدتها، مخافة تطورها إلى أحداث شغب.

وخرج مئات المهاجرين الأفارقة، يتحدّرون من دول جنوب الصّحراء، في مسيرة حاشدة في حدود الساعة السادسة والنصف، حاملين جثة الهالك، انطلاقا من حي بوخالف في اتجاه وسط المدينة، لكن القوات العمومية منعت مسيرتهم الحاشدة وتصدّت لهم بالقرب من حي مسنانة، فيما عمد المهاجرون الأفارقة، وسط غضب كبير في صفوفهم، إلى «قطع الطريق»، رافضين تسليم جثة الكاميروني ورافعين شعارات تتهم قوات الأمن بالعنصرية والقتل..

ورفض المهاجرون الأفارقة، في بداية الاحتجاجات، التي قدّرت أعداد المشاركين فيها بنحو 400 شخص، تسليم جثة الهالك الكاميروني، حيث كانوا يعتزمون مواصلة المسيرة في اتجاه وسط مدينة طنجة للتعبير عن سخطهم جرّاء الحادثة، لكن القوات العمومية تصدّت لهم، ليدخل معهم مسؤولون في ولاية أمن طنجة ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مفاوضات ماراطونية، حيث تمكنوا في حدود الساعة الثامنة مساء من إقناعهم بتسليم جثة الهالك، التي جرى نقلها إلى مستودع الأموات في طنجة، بحضور الوكيل العام للملك في محكمة الاستئناف في المدينة ذاتها.

تتمة ص.2

تتمة ص 1

وحمل مهاجرون أفارقة لـ«صحيفة الناس» مسؤولية الوفاة لقوات الأمن، مشيرين إلى أن «سقوط زميلهم الكاميروني من العمارة جاء بعد اقتحام القوات العمومية لشقة بالطابق الرابع كان بها أربعة مهاجرين». وندد المهاجرون بالطريقة التي تدخلت بها قوات الأمن في حق المهاجرين.

وفي السياق نفسه، أفاد بلاغ صادر عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان «أن الضحية -حسب شهادات مجموعة من المحتجّين- تعرّض للدفع من طرف العناصر الأمنية التي اقتحمت الشقة، مما تسبب في سقوطه، حيث أصيب إصابات خطيرة عجّلت بوفاته»، مطالبا الجهات المسؤولة بفتح تحقيق جدي ونزيه في ظروف وملابسات الوفاة.

وفي المقابل، نفى مصدر أمني، بشدة، هذه الأنباء مشيرة إلى أن وقوع الحادثة جاء نتيجة محاولة المهاجر الكاميروني الهروب عقب علمه بوجود القوات العمومية في حي بوخالف، متسائلا: «هل من المنطقي أن يقوم شخص عاقل بدفع مهاجر إفريقي عمدا من أجل قتله؟». وأشار مصدرنا إلى أن التحقيقات التي ستتم مباشرتها ستكشف جميع ملابسات الحادثة.

وشهدت المسيرة الاحتجاجية للمهاجرين الأفارقة مناوشات محدودة بينهم وبين بعض السكان الذين تجمهروا في المكان نفسه، نتيجة تبادل للرّشق بالحجارة، مخلفة إصابة مسؤولين أمنيين بجروح طفيفة، وسط استنفار في صفوف الأجهزة الأمنية، التي نجحت في تطويق الاحتجاجات والخروج بأقل الخسائر.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

تجربة المغرب في تحويل معتقلات سابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة مبادرة إنسانية وحقوقية

اعتبر باحثون مغاربة، أمس (الخميس) في تطوان، خلال ندوة حول "المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة"، نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن تجربة المغرب في تحويل معتقلات سابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة تعد مبادرة إنسانية وحقوقية وتاريخية لصون التراث اللامادي وتحقيق الإنصاف.

وأضاف الباحثون خلال هذه الندوة، التي حضرتها فعاليات سياسية واجتماعية وحقوقية وطنية وجهوية، أن هذه التجربة تعد أيضا حلقة مهمة في سياق تفعيل مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة الحقة وصون كرامة الإنسان، وتدخل في إطار تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، خصوصا تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال، التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة وتسلط الضوء على فترات معينة من تاريخ المغرب.

وفي هذا السياق، قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن تحويل معتقلات سابقة إلى فضاءات لحفظ الذاكرة تكرس في العمق المبادئ السامية التي يؤمن بها المغرب ويسعى إلى تحقيقها، والتي يتضمنها الدستور الجديد، وأنها تواكب وتساير الجهود التي يبذلها المغرب لطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة، مبرزاً أن هذه المقاربة الإنسانية الحقوقية تأتي في سياق تحولات عميقة يعرفها المغرب من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتصالح المجتمع مع ماضيه.

كما تأتي هذه المبادرة، حسب اليزمي، في إطار الجهود المبذولة لإنشاء شبكة من المتاحف الجهوية كآليات مهيكلة منخرطة في محيطها للتعريف بفترات من تاريخ المغرب، مضيفا أن الرهان الأساسي لهذه المبادرة، التي يدخل في إطارها أيضا تحويل المعتقل السري السابق دار بريشة بتطوان إلى فضاء متحفي ثقافي، هو تعريف الأجيال الصاعدة بتاريخها من أجل بناء حاضر ومستقبل متصالح مع تاريخه عبر مقاربة تربوية واجتماعية هادفة.

من جهة أخرى، ألقى معروف الدفالي ومصطفى الغاشي الباحثان في التاريخ المعاصر، بالمناسبة، عرضا مفصلا حول السياق التاريخي والسياسي لظهور معتقل دار بريشة بتطوان، وبعض الحقائق التاريخية المستقاة من معتقلين سابقين، ووثائق حية تسلط الضوء على بعض الممارسات التي لصقت بهذا الفضاء، مبرزين أن إماطة اللثام عن مثل هذه الحقائق يبقى الغرض الأساسي منها هو الحفظ الإيجابي للذاكرة.

واعتبر الباحثان أن التطرق لمثل هذه القضايا يروم أيضا تشجيع البحث العلمي المتخصص في مجال التاريخ المعاصر على تناول بعض الأحداث، التي لها ارتباط وثيق بفترات تاريخية من المغرب، خصوصا مع بداية الاستقلال، وحفظ وتثمين الأرشيف والمادة التاريخية.

وتم أيضا في إطار هذه الندوة عرض شريط مصور من إعداد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء السينما في تطوان حول "دار بريشة كما يرويها بعض الناجين من جحيم الموت".

(و م ع)

ادريس اليزمي المغرب انخرط بواقعية وجرأة في مسار حقوق الإنسان

منذ 21 ساعة بتاريخ 05/12/2013

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي أن المغرب انخرط خلال العشرية الأخيرة ب"واقعية وجرأة" في مسار حقوق الإنسان وأضحى قادرا على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلة بكل "عزم وثبات"

وأوضح ادريس اليزمي، في عرض حول "حقوق الإنسان: بين المسار الدولي والسياق المغربي" بمناسبة درس افتتاحي بالمعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان ، أن التجارب التي راكمها المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مختلف مراحل تثبيت ودعم مجال حقوق الإنسان، التي انطلقت مع إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وخلق آليات لتحقيق العدالة الانتقالية ووضع قطيعة مع ماضي الانتهاكات واستمرت مع فتح أوراش تنموية تصون كرامة المواطن في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإصلاحات الدستورية العميقة وإنشاء المؤسسات الدستورية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الديمقراطية التشاركية، جعلت كلها من المغرب " مرجعا إقليميا ودوليا في مجال حقوق الإنسان في ظل التحولات السياسية والمفاهيمية والاجتماعية والفكرية التي تعرفها المنطقة" . وأبرز أن هذه "التراكمات الإيجابية التي توجت بإصدار دستور 2011 الذي يضمن جيلا جديدا من حقوق الإنسان ، وضعت أسسا قانونية متراصة تروم التدبير السلمي للاختلاف وتوسع مجال الحريات وضبط الآليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية وإشراك المجتمع في تدبير الشأن العام عبر مؤسسات دستورية قائمة الذات، إلا أن هذه التراكمات " تستدعي جهدا إضافيا من قبل كل المجتمع المغربي لكسب الرهانات التي تطرحها الوثيقة الدستورية في أرض الواقع" . وأضاف أن التحديات الأساسية في المرحلة الراهنة تتمثل في "تسريع وتيرة التفعيل الحقيقي لمقتضيات الدستور بشكل تنخرط فيه كل مكونات المجتمع المغربي الرسمية والمدنية والمجتمعية في إطار المسؤولية الجماعية ،وتنسيق الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان من قبل كل المتدخلين والفرقاء، وترصيد التجربة الحقوقية الوطنية للمضي قدما في مسار الإصلاحات ،وترسيخ الحقوق عبر آليات الوساطة وإشراك الخبراء في بلورة جيل جديد من الحقوق يواكب من خلاله المغرب المستجدات الحقوقية العالمية ، إضافة إلى تأطير المواطن للانخراط في مسار حقوق الإنسان وفقا للمبادئ العامة التي يتبناها الدستور الجديد" .

ومن جهة أخرى ،أكد السيد اليزمي أن الشأن الحقوقي في المغرب " ليس بمعزل عن التطورات العالمية التي يعرفها مجال حقوق الإنسان"، موضحا أن الدليل على ذلك هو كون المغرب "أصبح في عمق التحولات الحقوقية العالمية ويساهم بفاعلية في كل المحافل الدولية والإقليمية لتطوير المنظومة الحقوقية الكونية، وعبر انخراطه العملي والمثمر في كل المؤسسات ومساهمته في إصدار المواثيق الدولية ذات الشأن وبتفاعله وتجاوبه مع المنظومات الحقوقية المعيارية وتبنيه للمواثيق الدولية" . وأضاف أن انخراط المغرب في المسار الدولي والكوني لحقوق الإنسان " يأتي عن قناعة راسخة للمغرب من كون مجال حقوق الإنسان أضحى أحد المكونات الأساسية للعلاقات الدولية، وهي مكمل مهم للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، إضافة إلى كون المجال يشكل ركيزة أساسية لتعزيز الديمقراطية وصون حقوق وكرامة المواطن" .-

http://www.khbirate.com/news/28617/
إدريس اليزمي المغرب انخرط بواقعية وجرأة في مسار حقوق الإنسان

تطوان : لقاء تواصلي حول حقوق الإنسان

في الخميس 05 دجنبر 2013 بقلم حمزة المريني

نظم صباح (الخميس 5 دجنبر 2013) لقاء تواصلي في المعهد الوطني للفنون الجميلة بمدينة تطوان تحت عنوان " حقوق الإنسان بين المسار الدولي والسياق المغربي". وحول هذا الموضوع تحدث رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأستاذ إدريس اليازمي.

استهل اليازمي حديثه عن المسار الدولي لحقوق الإنسان، ملخصا إياه في جملة من المفاهيم كالاعتقال التعسفي والحق في الحياة، ثم وضح كيفية انخراط المغرب في هذا المسار ليصبح شريكا للاتحاد الأوربي في الديموقراطية. أما السياق المغربي داخل هذا المسار فقد خصص له اليازمي النصيب الأوفر.

وبعد إشارته إلى الصراع السياسي حول السلطة بعد حصول المغرب على الاستقلال، وكيف أدى هذا الصراع إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (دار بريشة)، انتقل للحديث عن هيأة الإنصاف والمصالحة (2004-2006) التي استهدفت طي تلك الصفحات الظلامية من مسار حقوق الإنسان داخل المغرب، معتبرا أن هذه التجربة عبرت عن جرأة المغرب في العودة إلى ذاك الماضي الأليم لجبر ضرر الضحايا. كما أكد على أن تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة تجربة وحيدة في العالم الإسلامي، جعلت المغرب وجهة للعديد من البعثات العربية قصد الاستفادة منها.

وقد أشاد كذلك بخطاب الملك محمد السادس من قلب الريف (أجدير) وإحداث المعهد الملكي هناك، ما أدى إلى دسترة اللغة الأمازيغية. وكانت خاتمة المرحلة الأولى من هذا المسار متمثلة في مدونة الأسرة التي وعلى حد قوله، فقد سبق هذه المدونة نقاش حاد قسم المجتمع المغربي إلى طائفتين، قبل أن يأتي التدخل الملكي ويحسم الأمر.

وفي مرحلة ثانية من مسار التجربة المغربية أشار اليازمي إلى ثلاث نقاط جد مهمة تمثلت في :

إطلاق مسلسل التنمية البشرية.

الخطة الديمقراطية من أجل حقوق الإنسان.

ثم سنة 2011 وما عرفته من تسريع في الإصلاحات (دستور – انتخابات...).

أما تحديات هذا المسار فقد تجسدت حسب نظرته في غياب الانسجام، وكذلك الوساطة التي تقوم على مبدأ التشاركية.

اختتم هذا اللقاء بتوقيع شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمعهد الوطني للفنون الجميلة، شراكة تهدف إلى مد جسور التواصل والتعاون بين الطرفين.

http://www.agora-presse.com/article/2927.do

المغرب: معهد جنيف لحقوق الإنسان ينظم دورة تكوينية بالعيونا

الخميس, 05 ديسمبر 2013 22:24الوسيط – مدريد: أعلنت "اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون– السمارة" أنها ستنظم، خلال الأيام القليلة المقبلة، ورشة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة أعضاء اللجنة ومنظمات غير حكومية مهتمة بحقوق الإنسان وعاملة في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأفاد بلاغ للجهة المنظمة أن الورشة التدريبية تعقد بشراكة مع "معهد جنيف لحقوق الإنسان" وذلك في الفترة من 9 الى 13 دجنبر الحالي بفندق "المسيرة" بمدينة العيون.

وأضاف البلاغ أنه "دأبا من (اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون– السمارة) في التمكين من المفاهيم الحقيقة لحقوق الإنسان وتفعيلا لمخططها الإجرائي السنوي، وفي إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان، تنظم هذه الورشة التدريبية التي سيجري خلالها التأكيد على أهمية الإستدماج الوجداني لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، ومعرفة وفهم المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والدولية والإقليمية، عن طريق تقاسم المعارف والمهارات وتشكيل السلوك...".

وتسعى الورشة، وفق البلاغ المذكور، إلى "تمكين المتكونين من تقنيات الرصد والتتبع وتقنيات إنجاز التقارير، حيث سيتم استحضار آخر التقنيات والأساليب العلمية والعملية المتبعة على المستوى الدولي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان".

كما تهدف الورشة، بالخصوص، إلى التركيز على الجمعيات الحقوقية والمهتمة بحقوق الإنسان، وذلك من أجل "تمكين المتكونين من رصيد معرفي كافي لنقله لاستفادة واسعة لفائدة باقي أعضاء الجمعيات ولتطبيقه في مجالات اشتغالهم".

ويتضمن برنامج الورشة عدة محاور منها: تقنيات الرصد والتتبع، تقنيات إنجاز التقارير، والآليات الحمائية الدولية.

http://www.wasitt.net/index.php/news/3993-2013-12-05-22-26-40.html

11839/4

Mahjoub El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme

Réussir l'EPU, tributaire de la mise en œuvre des mécanismes des droits de l'Homme

La réussite de l'Examen périodique universel (EPU) est tributaire de la mise en œuvre des mécanismes des droits de l'Homme à travers l'éducation, la sensibilisation, de l'information et des TIC, a affirmé, mercredi à Skhirat, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

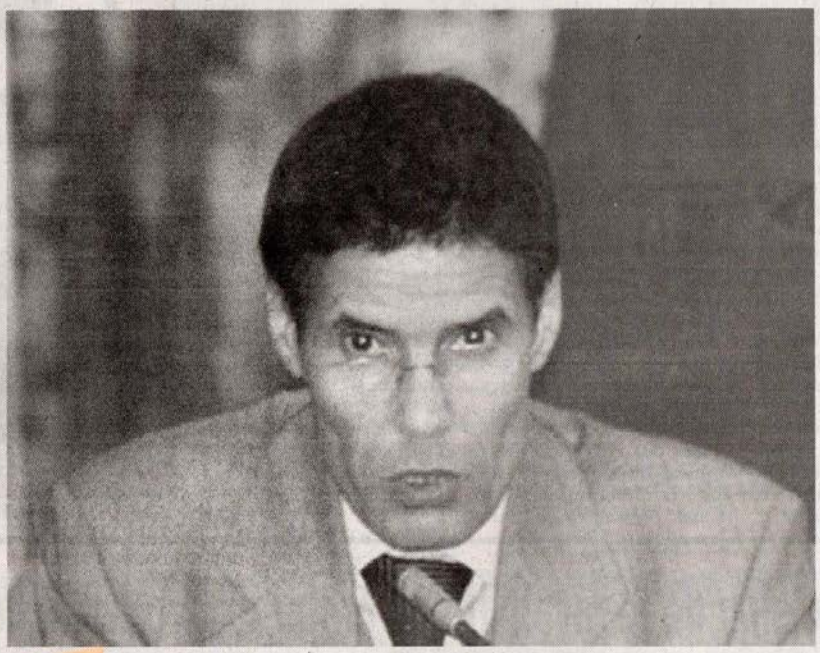

Intervenant lors la séance de clôture du colloque international sur «le suivi des recommandations du mécanisme de l'EPU et la planification stratégique en matière des droits de l'Homme: expériences comparatives et meilleures pratiques», M. El Hiba a souligné la nécessité d'améliorer les mécanismes d'élaboration des rapports dans ce domaine, tout en s'assurant de l'adhésion effective de toutes les parties prenantes non seulement au cours de ce processus mais aussi dans leur mise en œuvre.

A cela s'ajoutent, a-t-il dit, la promotion de la formation et la formation continue ainsi que le développement des indexes du suivi et d'évaluation en matière des droits de l'Homme.

Selon M. El Hiba, il est également important de promouvoir la politique de proximité à travers la consolidation des mécanismes des droits de l'Homme sur le terrain, notamment celles régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), des institutions nationales et des ONG.

L'accent doit être mis également sur le renforcement du rôle du Parlement dans son interaction avec le CNDH, aux côtés de celui de l'université et l'encouragement de la recherche scientifique en vue de sensibiliser à ces mécanismes régionaux et d'autres onusiens dans le domaine des droits de l'Homme. Ce colloque, organisé par la délégation interministérielle aux droits de l'Homme en partenariat avec le Bureau du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) au Maroc, s'inscrit dans le cadre de la mise en application de l'approche participative adoptée par la délégation en matière d'interactivité avec les mécanismes onusiens de façon générale et en ce qui concerne la préparation des rapports présentés à ces instances de façon particulière.

La rencontre, initiée également dans le sillage de l'adoption du plan national au titre du 2ème cycle de l'Examen périodique universel (EPU), a été l'occasion de partager les expériences et les meilleures pratiques des organisations internationales et gouvernementales en matière d'élaboration des rapports périodiques et du suivi de l'exécution des recommandations de l'EPU.

Il s'agit, pour les différentes parties concernées à l'échelle nationale, de tirer profit de ces expériences en vue de la préparation et de la présentation du rapport périodique du Maroc en mai prochain.

Travail domestique

Pas avant 18 ans, prône le CNDH

7/4/8

Le Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), a recommandé dans son avis sur le projet de loi fixant les conditions d'emploi des travailleurs domestiques de fixer l'âge minimum d'admission au travail domestique à 18 ans et un salaire au moins égal à 50% du smig. Le CNDH souligne que la démarche d'alignement du projet de loi sur le code du travail devrait couvrir d'autres aspects concernant les garanties juridiques accordées à cette catégorie des travailleurs, l'adaptation des dispositions relatives à la convention collective de travail, notamment les dispositions de l'article 105 du code du travail, afin de prévoir, dans le projet de loi la possibilité d'établir des conventions collectives pour le secteur du travail domestique. Cet avis a concerné plusieurs côtés dont la protection de la maternité, la durée normale de travail des salariés, les jours de repos, la prime d'ancienneté, le départ à la retraite, le type de travail à effectuer, la rémunération, son mode de calcul et la périodicité des paiements, le congé annuel payé, la fourniture de nourriture et le logement. Le Conseil recommande, dans le même sens, que le projet de loi attribue aux inspecteurs de travail la possibilité d'introduire un recours au tribunal, pour demander la déclaration de nullité de tout contrat qui n'est pas conforme au code du travail et à la loi spécifique régissant le travail domestique.■

Travail domestique

597/20

Copies rendues. La Chambre des conseillers avait saisi les deux conseils, le CNDH et le CESE, à propos de son projet de loi concernant le travail domestique. Les deux ont rendu le 28 novembre des recommandations assez similaires. Le CNDH conseille de fixer à 18 ans l'âge minimum pour accéder au travail domestique, tandis que le CESE propose d'interdire tout nouvel accès aux moins de 18 ans à ce marché, et d'interdire, en attendant, le travail des enfants de moins de 15 ans. Le projet de loi, lui, prévoyait de laisser les 15-18 ans accéder à ce marché. Les deux conseils demandent à ce que les employés domestiques entrent dans le domaine d'application du Code du travail. Mais tous deux précisent qu'il faut tenir compte des spécificités de ce secteur. Ainsi, le CNDH demande à ce que les contrats prévoient des clauses spéciales, comme le type de travail à effectuer. ■ J.C.

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH)

« Parler de violations graves et massives des droits de l'homme au Maroc, que ce soit dans les provinces du Sud ou dans le Nord, c'est tout simplement ridicule. C'est un mensonge, et en plus c'est insultant. »

4730/11

INSTANTANÉ

Zamane L'Histoire du Maroc

Retour d'un proche de Moutii

Il fut l'un des dirigeants de la Chabiba Islamiya, l'organisation islamiste dirigée par Abdelkrim Moutii, toujours en exil. Lakhdar Bakir est finalement rentré au Maroc après avoir passé 28 ans en exil à Tripoli, la capitale libyenne. Condamné à mort par contumace, Lakhdar, âgé de 49 ans, a été reçu à son arrivée par ses proches et une délégation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Un dîner d'accueil lui a ensuite été offert dans sa maison familiale à Oujda.

Driss El Yazami : Le Maroc, ferme et déterminé sur le respect des droits de l'Homme

Lemag - MAP - publié le Jeudi 5 Décembre 2013 à 18:47

Tétouan - Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss El Yazami, a affirmé, jeudi, à Tétouan, que le Maroc, qui s'est engagé durant la dernière décennie "avec réalisme et audace" dans le processus des droits de l'Homme, est animé d'une ferme détermination pour relever les défis actuels et de l'avenir dans ce domaine.

Driss El Yazami

El Yazami, qui présentait un exposé sous le thème "Droits de l'Homme: processus international et contexte marocain" dans le cadre d'une conférence inaugurale à l'Institut national des beaux arts de Tétouan, a souligné que les expériences accumulées par le Maroc sous la conduite de SM le Roi Mohammed VI dans les différentes étapes de consécration et de consolidation des droits de l'Homme, ont permis au Royaume de se positionner en tant que référence à l'échelle régionale et internationale en la matière, et ce, à la lumière des mutations politique et sociale que connait la région.

Le président du CNDH a, dans ce cadre rappelé, que ce processus a été entamé avec la création de l'Instance équité et réconciliation (IER) et la mise en place de mécanismes pour réaliser la justice transitionnelle et enclencher une rupture avec les violations passées, ajoutant que ce processus se poursuit avec le lancement de chantiers de développement visant la préservation de la dignité du citoyen.

Parmi ces chantiers, El Yazami a notamment cité l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), la profonde réforme constitutionnelle et la mise en place d'institutions constitutionnelles à vocation sociale et économique, ainsi que le renforcement de la démocratie participative.

Ces accumulations positives, a-t-il ajouté, ont été couronnées par l'adoption d'une constitution qui garantit une nouvelle génération des droits de l'Homme, instaure les bases juridiques devant assurer une gestion pacifique des divergences et un élargissement des libertés et fixe les mécanismes de la démocratie participative et de l'implication de la société civile dans la gestion de la chose publique à travers des institutions constitutionnelles.

Le président du CNDH a relevé que ces acquis nécessitent davantage d'efforts de la part de tous les acteurs de la société en vue de mettre en œuvre les dispositions constitutionnelles dans le domaine des droits de l'Homme.

Evoquant les principaux défis qui s'imposent actuellement, M. El Yazami a mis l'accent sur l'accélération du rythme de la mise en œuvre de la Constitution dans le cadre d'une approche participative et de la responsabilité collective, la coordination des efforts dans le domaine des droits de l'Homme et la consolidation des droits à travers des mécanismes de médiation, outre l'implication des experts dans l'élaboration d'une nouvelle génération de droits en vue d'accompagner les développements de ce domaine au niveau international.

A cet égard, le président du CNDH a indiqué que l'implication du Maroc dans le processus mondial des droits humains reflète "la ferme conviction du Royaume que les droits de l'Homme constituent un axe essentiel dans les relations internationales et un atout dans les relations économiques, sociales et humaines ainsi qu'un fondement pour le renforcement de la démocratie et la préservation des droits et de la dignité du citoyen.

http://www.lemag.ma/Driss-El-Yazami-Le-Maroc-ferme-et-determine-sur-le-respect-des-droits-de-l-Homme_a77900.html

مجلس اليزمي يفتح ملف معتقل "دار بريشة" المحرج لحزب الاستقلال

حساسية الموقع تعود إلى ارتباطه بالصراعات السياسية التي تلت الاستقلال، وإشارة العديد من أصابع الاتهام إلى وقوف محسوبين على حزب الاستقلال

في مبادرة غير مسبوقة من نوعها، تفتح المؤسسة الوطنية الرسمية المسؤولية عن الملف الحقوقي، أي المجلس الوطني لحقوق الانسان، أحد أكثر ملفات مراكز الاعتقال السري والتعذيب والاغتيال حساسية في تاريخ المغرب، وهو المعتقل المعروف بـ"دار بريشة" الموجود قرب مدينة تطوان. حساسية الموقع تعود إلى ارتباطه بالصراعات السياسية التي تلت الاستقلال، وإشارة العديد من أصابع الاتهام إلى وقوف محسوبين على حزب الاستقلال، على تحويل هذه الدار إلى مركز لاحتجاز وتعذيب الخصوم السياسيين، وفي مقدمتهم أعضاء حزب الشورى والاستقلال. وإلى جانب الأستاذ المتخصص في التاريخ والمخطوطات بجامعة تطوان، مصطفى الغاشي، تستضيف الندوة المؤرخ معروف الدفالي، والمعروف بدفاعه القوي عن أطروحة تورّط حزب الاستقلال في الانتهاكات التي عرفها هذا المعتقل، ويعتبر هذا الأستاذ بجامعة عين الشق بالدار البيضاء، أن علاقة حزب الميزان بهذا المعتقل ثابتة.

رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليزمي، انتقل شخصيا إلى شمال المملكة، حيث سيترأس بعد زوال الخميس 5 دجنبر، بدار الثقافة بتطوان، ندوة تحت شعار "المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة"، من تنظيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، التابعة للمجلس. مصدر من المجلس قال إن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، "خاصة تلك المتعلقة بتحويل أماكن الاعتقال التي وشمت الذاكرة الفردية والجماعية بحكايات مؤلمة ارتبطت بالتعذيب والاغتيال، إلى فضاءات تحفظ فيها الذاكرة سعيا لتحقيق الإنصاف والمصالحة المنشودين".

التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، كان قد قال إن المعلومات التي حصلت عليها الهيئة تفيد أن الأشخاص الذين تم احتجازهم بهذه الدار "كانوا يعملون في أسلاك التعليم، أو يشتغلون بالكتابة والفكر والسياسة والثقافة والدين، أو مقاومين أو أعضاء ضمن جيش التحرير، أو عناصر من الحزب الشيوعي المغربي وحزب الشورى والاستقلال، والأحرار المستقلين، ومنظمة الهلال الأسود، أو مواطنين بدون انتماء سياسي ثابت".

http://www.devanture.net/news.php?id=82143